

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩

THE SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA
Staff Report for the 2009 Article IV Consultation

أعدّه ممثلو الصندوق في مشاورات عام ٢٠٠٩ مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

بموافقة عمر طهاري وديفيد مارستون

٢٠ يوليو ٢٠٠٩

- عُقدت المناقشات المقررة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ في طرابلس خلال الفترة ١٧ مايو - ١ يونيو ٢٠٠٩. وضم فريق البعثة الموفدة من الصندوق السادة خالد صقر (رئيساً) وجمعة دريدي ومعتز السعيد (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والسيد عبد الله الحسن (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) وخلال الفترة ٣١ مايو - ١ يونيو ٢٠٠٩، شارك السيد مسعود أحمد في المناقشات التي أجريت حول السياسات.
- وقد اجتمعت البعثة مع معالي الدكتور عبد الحفيظ الزليطني أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، ومعالي السيد فرحات بن قدارة محافظ مصرف ليبيا المركزي، وعدد من كبار المسؤولين الآخرين وممثلي القطاع الخاص.
- ويمكن الاطلاع على تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2008/cr08302.pdf>
- وقد قبلت ليبيا الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، وهي تطبيق نظاما للصرف خاليا من القيود على سداد المدفوعات وإجراء التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية.

المحتويات

الصفحة	
٣	ملخص واف
٥	أولاً- الخلفية وآخر التطورات
٥	ألف- مقدمة
٥	باء- آخر التطورات الاقتصادية
٩	ثانياً- الآفاق والمخاطر
١٠	ثالثاً- المناقشات حول السياسات
١٠	ألف- سياسة المالية العامة
١٤	باء- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي
١٧	جيم- قضايا القطاع الخارجي
١٧	دال- الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى
١٩	رابعاً- تقييم خبراء الصندوق
	أطر النص
١٢	١- تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة
١٣	٢- حساب الخزانة الموحد: أداة لتحسين إدارة المالية العامة
١٦	٣- إصلاح مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٨	٤- تقويم سعر الصرف
	الأشكال البيانية
٧	١- نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
٨	٢- آخر تطورات الاقتصاد الكلي
٩	٣- آفاق المدى المتوسط (٢٠٠٤-٢٠١٤)
١٦	٤- حصة مؤسسات الإقراض المتخصصة من مجموع الائتمان المقدم، ٢٠٠٧
	جداول النص
٢٢	١- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٣	٢- عمليات المالية العامة الموحدة، ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٤	٣- المسح النقدي، ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٥	٤- ميزان المدفوعات، ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٦	٥- سيناريو توضيحي متوسط الأجل، ٢٠٠٥-٢٠١٤
٢٧	٦- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨
	الملاحق
٢٨	١- مسودة القسم المرجعي في نشرة المعلومات المعممة

ملخص واف

ركزت مشاورات المادة الرابعة على تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي وضرورة تعزيز جودة الإنفاق العام وإدارة المالية العامة، ومعالجة العوامل التي أسهمت في وجود سيولة زائدة في القطاع المصرفي، ودفع الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو في القطاع غير النفطي وتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص التوظيف.

تطورات الاقتصاد وآفاقه المتوقعة

كان أداء الاقتصاد الكلي قويا في الجماهيرية خلال عام ٢٠٠٨، حيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٤% تقريبا في ذلك العام وتحققت فوائض قياسية في رصيد المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. وتأثرت آفاق الاقتصاد سلبا بالأزمة المالية العالمية، الأمر الذي ساهم بالدور الأكبر فيه انخفاض أسعار النفط وهبوط إنتاجه. إلا أن برنامج الإنفاق العام واسع النطاق لسنة ٢٠٠٩ سيساعد على تخفيف أثر الأزمة على نمو القطاع غير النفطي. ويُتوقع أن يتباطأ النمو الكلي ليصل إلى ٢% في عام ٢٠٠٩، ولكن المتوقع أن يظل نمو القطاع غير النفطي قويا في حدود ٦% تقريبا. كذلك سيؤدي الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى خفض فوائض المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. غير أن التوقعات تشير إلى تحسن الآفاق تدريجيا على المدى المتوسط كلما تعافى الاقتصاد العالمي، مع تعرّض هذه الآفاق لاحتمالات تقاوم الأوضاع الاقتصادية العالمية أو تراجع زخم الجهود المبذولة لتحسين جودة الإنفاق العام ودفع عجلة الإصلاحات الهيكلية.

آراء السلطات

- ظل تأثير الأزمة محصورا في انخفاض الإيرادات النفطية، لكنه يتيح بعض الفرص من خلال إمكانية تنفيذ المشاريع بتكلفة أقل من المعتاد في فترات الرواج.
- سوف تستمر الجهود الرامية إلى تثبيت الإنفاق العام وتعزيز جودته.
- صناديق الاستثمار لها دور في استراتيجية تنويع الاقتصاد. فقد أنشئت لتعمل على أساس تجاري وفي المجالات التي تقتصر مشاركة القطاع الخاص فيها على دور محدود.
- سوف يستمر تنفيذ إصلاحات القطاع المالي والإصلاحات الهيكلية الأخرى بغية النهوض بالقطاع الخاص وإيجاد فرص وظيفية منتجة.

توصيات خبراء الصندوق

- ينبغي زيادة التركيز على جودة الإنفاق العام ومكوناته، وذلك بالحد من نمو النفقات الجارية كأحد التدابير الممكنة في هذا الخصوص.
- تؤدي كثرة صناديق الاستثمار غير المدرجة في الموازنة إلى زيادة الصعوبات المحتملة في إدارة الإنفاق العام وإمكانية تكبد الخسائر ومزاحمة القطاع الخاص.
- يمكن أن تزداد فعالية السياسة النقدية مع خفض السيولة الزائدة الكبيرة، لا سيما بإنشاء حساب خزانة موحد والحد من الإقراض المشتق الذي تمنحه مؤسسات الإقراض المتخصصة.
- ينبغي مواصلة الجهود المحمودة الجارية لإصلاح القطاع المالي وتعزيز إطار السياسة النقدية، وذلك بسبل من بينها مد النطاق الزمني لآجال استحقاق شهادات الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي ووضع آلية لإقامة المزادات عليها.
- لا يزال ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة مواتيا لصالح الاقتصاد الليبي.

أولاً- الخلفية وآخر التطورات

ألف- مقدمة

١- عُقدت المناقشات على خلفية تناقص إيرادات النفط والتراجع المحدود في الإنفاق العام والتباطؤ المعتدل في معدل نمو القطاع غير النفطي. ولا يزال تطبيع العلاقات الدبلوماسية القائم مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٧ عاملاً مساعداً على جذب اهتمام المستثمرين الأجانب، لا سيما في قطاع الهيدروكربونات والقطاع المصرفي ومشاريع البنية التحتية. وقد تم إرجاء الإنفاق في إطار برنامج توزيع الثروة الذي بدأ في مارس ٢٠٠٨ من أجل توزيع جزء من الثروة النفطية على السكان وتقليص حجم القطاع الحكومي، نظراً للمخاوف المثارة حول تأثيره المحتمل على التضخم وإمكانية تقديم الخدمات العامة الأساسية.

٢- وكانت مشورة الصندوق السابقة بشأن السياسات تؤكد على ضرورة استعادة الحيطة والحذر في التعامل مع موارد المالية العامة، وتعزيز إدارة الإيرادات النفطية، ووضع استراتيجية جيدة التصميم لإعادة هيكلة المصارف التجارية العامة، ودفع عجلة الإصلاحات الهيكلية. ولمعالجة هذه القضايا وتحديث الاقتصاد، أطلقت السلطات عدداً من المبادرات في الأعوام القليلة الماضية. فأحرز تقدم ملحوظ في خصخصة المصارف وإدارة الثروة السيادية وتوحيد عرض الموازنة وتشجيع القطاع الخاص. وأسهمت هذه الإنجازات في إيجابية التصنيفات السيادية التي حددتها هيئات التصنيف الدولية للجماهيرية الليبية في فترة مبكرة من العام الحالي. وفي الوقت ذاته، لا تزال أمام السلطات تحديات مهمة ينبغي التصدي لها حتى تحقق أهدافها المتمثلة في زيادة النمو غير النفطي وإنشاء فرص وظيفية منتجة. وتشمل هذه التحديات تحسين إدارة المالية العامة ومواصلة النهوض بإصلاحات القطاع المالي وتعزيز الإطار التنظيمي وتعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتقليص حجم القطاع الحكومي وتشجيع تطور القطاع الخاص.

باء- آخر التطورات الاقتصادية

٣- لا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على الجماهيرية محصوراً في تراجع إيراداتها النفطية، وهو ما يُعزى لعدم انكشاف المصارف المحلية لمخاطر النظام المالي العالمي. وإضافة إلى ذلك، تتكون أصول ليبيا الخارجية في الأساس من الاحتياطيات الأجنبية وحافطة الهيئة الليبية للاستثمار. وقد بدأت الهيئة عملياتها في يونيو ٢٠٠٧ وهناك نسبة كبيرة من أصولها في شكل ودائع مصرفية.

٤- وكان أداء الاقتصاد الكلي قويا في عام ٢٠٠٨، حيث تشير البيانات الأولية إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٣,٨%. وقد سجل القطاع غير النفطي نمواً واسع النطاق يُقدَّر بمعدل ٨%، كما ازداد إنتاج النفط زيادة طفيفة في أرباع العام الثلاثة الأولى قبل أن يتراجع في الربع الأخير تمثيلاً مع قرار خفض حصص الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط ("أوبك"). ونتيجة لذلك، جاء مستوى الإنتاج لمُجمَل هذا العام قريباً من المستوى المسجل في عام ٢٠٠٧. وارتفع معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٠% تقريباً بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية الدولية وحدث زيادة ملحوظة في الإنفاق العام.

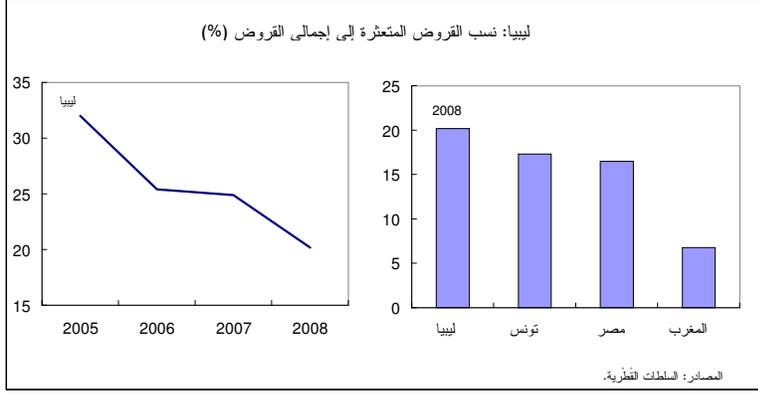
٥- وظل فائض المالية العامة في حدود ٢٥% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. فقد زادت الإيرادات بنحو ٣٧% نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتقوية الإدارة الضريبية والجمركية. وفي نفس الوقت، ارتفع الإنفاق الكلي المقدَّر بنسبة ٤٥% تقريباً، انعكاساً للزيادات الكبيرة في كل من النفقات الجارية والرأسمالية. وظل الإنفاق من خلال برنامج توزيع الثروة في حدود ٣,٣ مليار دينار ليبّي (ما يعادل ٣% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي)، مقابل ٤,٦ مليار دينار ليبّي معتمدة في الموازنة العامة.

٦- وظل فائض الحساب الجاري الخارجي مرتفعاً عند مستوى ٤١% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وحققت الواردات زيادة سريعة (نحو ٣٠%) عادلاً وزاد عليها الارتفاع الحاد في العائد النفطي، وهو ما أدى إلى زيادة تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار ليصل إلى نحو ١٣٦ مليار دولار أمريكي. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بنحو ٦% في عام ٢٠٠٨، وبلغ ٨% في المتوسط في الاثني عشر شهراً المنتهية في مارس ٢٠٠٩.

٧- وزادت سرعة النمو النقدي بمعناه الواسع حتى بلغت ٤٨% تقريباً في عام ٢٠٠٨، انعكاساً للزيادة السريعة في صافي الأصول الأجنبية والإنفاق العام، بما في ذلك الإقراض المشتق الذي تمنحه مؤسسات الإقراض المتخصصة. فقد زاد الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد بنحو ١٢,٥%، بينما ارتفعت الودائع المصرفية بنحو ٧٠% معظمها في شكل ودائع تحت الطلب تخص الكيانات العامة. وظلت أسعار الفائدة منخفضة وتحول معظمها إلى السالب بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع معدل التضخم.

٨- واستمر إحراز تقدم في إعادة هيكلة المصارف وخصخصتها. فقد تأسست شركة لإدارة الأصول مهمتها التعامل مع القروض المعدومة، ويجري العمل على زيادة اشتراطات رأس المال الإلزامي، وتشجيع المصارف الصغيرة على السعي لإيجاد شركاء استراتيجيين أجانب يتمتعون بأوضاع مستقرة. وقد منح مصرف ليبيا المركزي ترخيصاً بمزاولة العمل لمصرفين جديدين بمشاركة أجنبية، كما قامت السلطات بخصخصة ١٥% من أحد المصرفين الكبيرين المتبقين لدى القطاع العام من خلال طرح عام أولي.

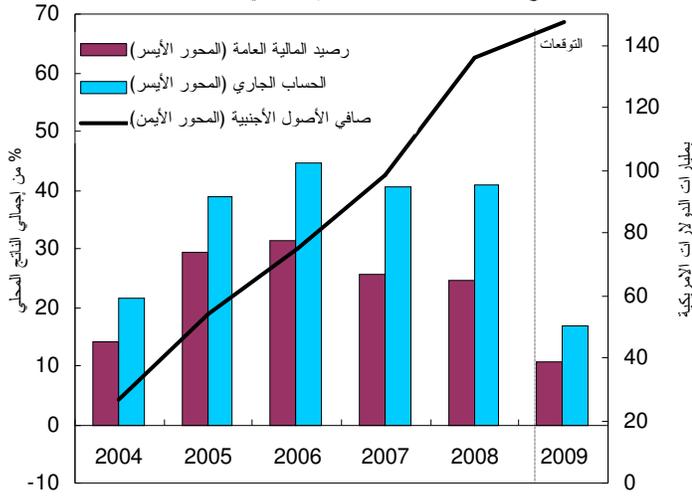
٩- وتتمتع المصارف التجارية بمستوى جيد من رأس المال والربحية، لكن عليها الاستمرار في تحسين جودة أصولها. فقد بلغت نسبة كفاية رأسمالها الكلي حوالي ١٦% في نهاية ٢٠٠٨، وتواصل نسب ربحيتها



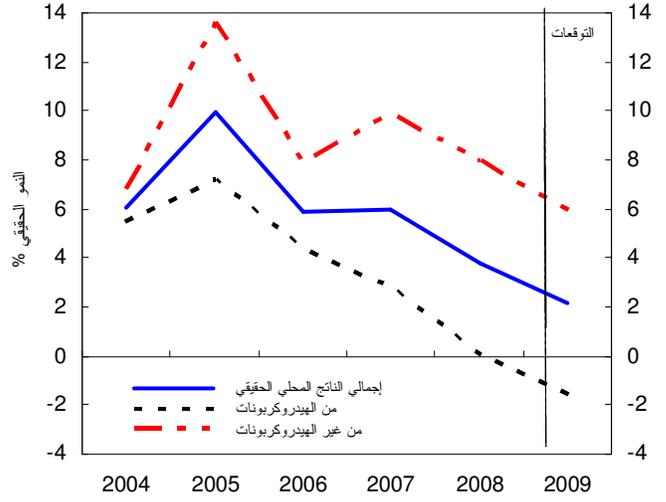
الارتفاع. ويرجع ذلك في الأساس إلى الدخل الكبير المتحقق من الفائدة على حيازات المصارف المودعة لدى مصرف ليبيا المركزي. غير أن القروض المتعثرة شكلت نحو ٢٠% من مجموع القروض. ورغم أن هذه النسبة انخفضت فيما بعد، فهي تظل من أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل البياني ١ - ليبيا: آخر تطورات الاقتصاد الكلي

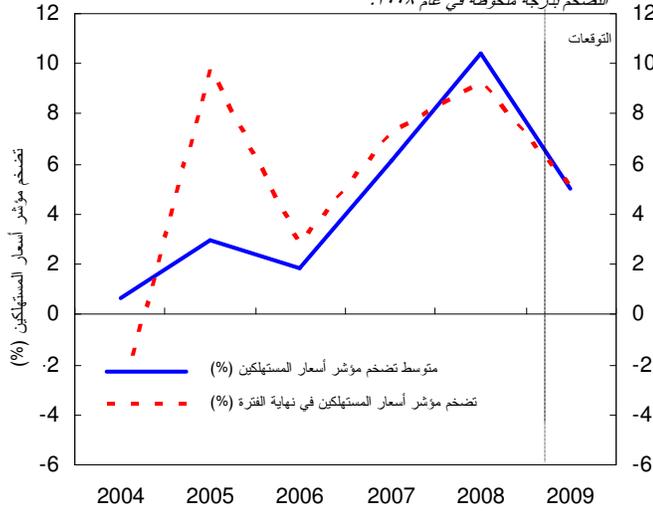
وساهمت أسعار النفط القياسية في الحفاظ على أرصدة بالغة الارتفاع المالية العامة والحساب الجاري الخارجي.



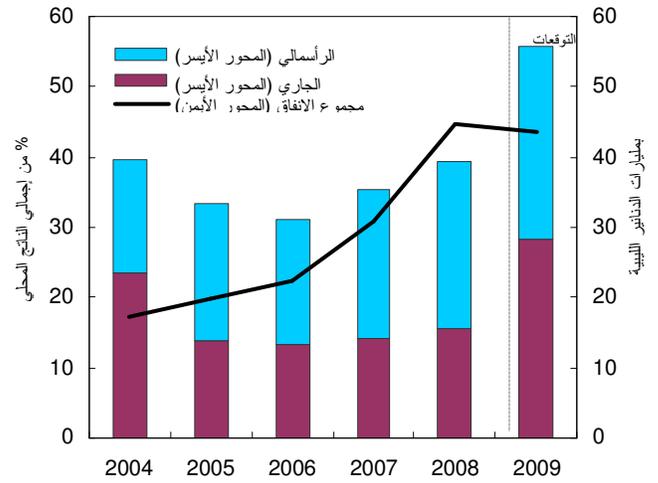
كان النمو مدفوعا بالإنتاج العام والنتاج النفطي.



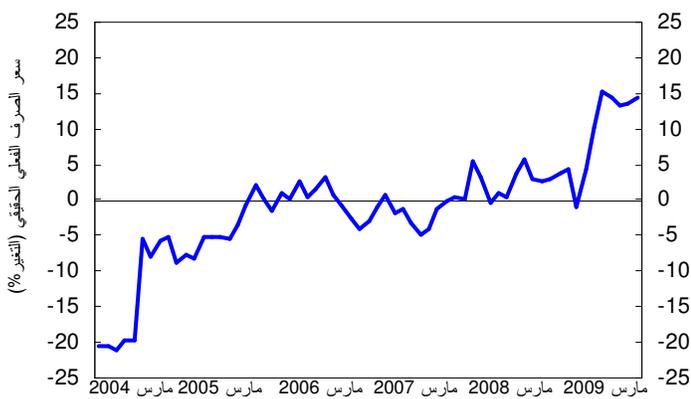
... مما ساهم، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأولية، في ارتفاع التضخم بدرجة ملحوظة في عام ٢٠٠٨.



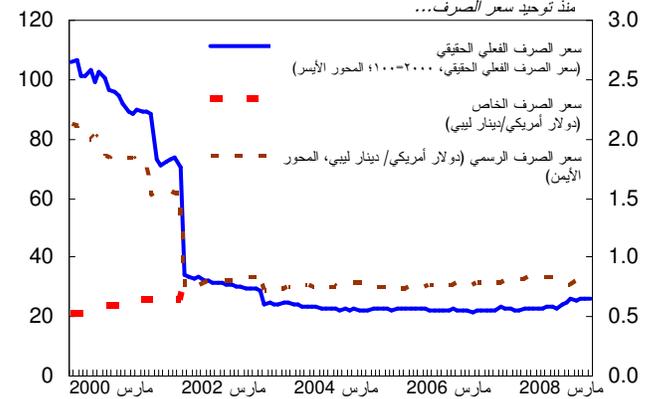
شهد الإنفاق العام زيادة سريعة...



وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠٠٨.



تباطأت وتيرة انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي منذ توحيد سعر الصرف...



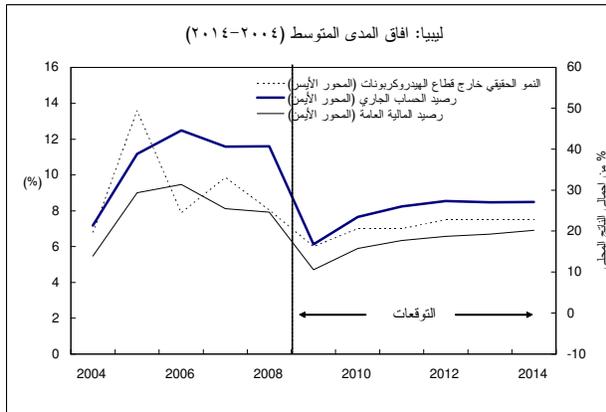
ثانياً- الآفاق والمخاطر

١٠- يُتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٢% في عام ٢٠٠٩، مما يعكس في الأساس انخفاض إنتاج النفط المتوقع بنسبة ١,٥% تقريباً. غير أن الحفاظ على حجم الإنفاق الحكومي الكبير من المتوقع أن يساعد على استمرار النمو في القطاع غير النفطي بمعدل يقترب من ٦%. كذلك تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سوف يتباطأ إلى حد كبير في عام ٢٠٠٩ تمثيلاً مع تراجع أسعار السلع الأولية الدولية (مسجلاً ٥% تقريباً بعد بلوغه متوسطاً قدره ٥,٢% في شهر مارس الماضي)، وسوف يزداد انخفاضاً في المدى المتوسط.

١١- ومن المتوقع أن يسجلّ رصيد المالية العامة الكلي فائضاً بواقع ١٠% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ رغم التراجع المتوقع في إيرادات النفط بما يقرب من ٤٠%. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض البسيط المتوقع في المصروفات العامة عقب الزيادات الضخمة التي شهدتها السنوات الأخيرة. ويمثل هذا الانخفاض البسيط في الإنفاق الكلي انعكاساً لخفض الإنفاق الرأسمالي بمقدار ٢٠% وزيادة المصروفات الجارية بمقدار ٢٥%.

١٢- وتمثيلاً مع التطورات سائلة الذكر، يُتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ١٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩. فنتيجة لخفض الإنتاج الذي قرره منظمة أوبك والهبوط الحاد في أسعارها من المتوقع أن تتراجع صادرات النفط بنحو ٤٠% نتيجة لخفض إنتاج النفط الذي قرره منظمة أوبك والهبوط الحاد في أسعاره، يُتوقع أن تتراجع الصادرات النفطية بنسبة تقرب من ٤٠%. أما الواردات فيُتوقع أن تزداد بنحو ٦%، مما يتوافق على وجه العموم مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وسوف تستمر زيادة صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والهيئة الليبية للاستثمار لتصل إلى نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ٢٥٠% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي) مع نهاية ٢٠٠٩.

١٣- ومن المتوقع أن يكتسب نمو الاقتصاد الليبي ومركز الجماهيرية المالي قوة أكبر في المدى المتوسط



نتيجة لارتفاع العائد النفطي المتوقع وتحسين مستوى البنية التحتية واستمرار اهتمام المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار في البلاد. ويُتصور أن يزداد إنتاج النفط ليصل إلى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٤ بفضل الاستثمارات الأجنبية الكبيرة

واستخدام الشركاء الأجانب للتكنولوجيات المتقدمة. وبالنظر إلى اعتزام السلطات مواصلة تحديد أولويات للإنفاق العام، يُتوقع حدوث انخفاض طفيف في الإنفاق العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم ارتفاع فائض المالية العامة إلى ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط وبلوغ فائض الحساب الجاري الخارجي نسبة ٢٧%.

١٤- **وتخضع آفاق المدى المتوسط الموضحة آنفا لمخاطر تقادم الأوضاع الاقتصادية العالمية أو تراجع زخم الجهود المبذولة لتحسين جودة الإنفاق العام ودفع عجلة الإصلاحات الهيكلية.** وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي اشتداد الركود العالمي إلى استمرار انخفاض النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي، كما يمكن أن تقل احتمالات الاستثمار الأجنبي الوافد. وفي حالة تحقق هذه المخاطر، سوف ينخفض النمو الاقتصادي عن التوقعات سالفة الذكر، كما سينخفض بالمثل رصيد المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. ومن شأن انخفاض أسعار النفط بمقدار ٢٠% عن السيناريو الأساسي أن يتسبب في انخفاض فوائض المالية العامة والحساب الجاري بمقدار ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

ثالثا- المناقشات حول السياسات

١٥- **وبناء على ما تقدم، ركزت المناقشات التي أجريت حول السياسات على ضرورة تعزيز جودة الإنفاق العام وإدارة المالية العامة، ومعالجة العوامل المساهمة في وجود السيولة الزائدة، ودفع الإصلاحات الهيكلية.**

ألف- سياسة المالية العامة

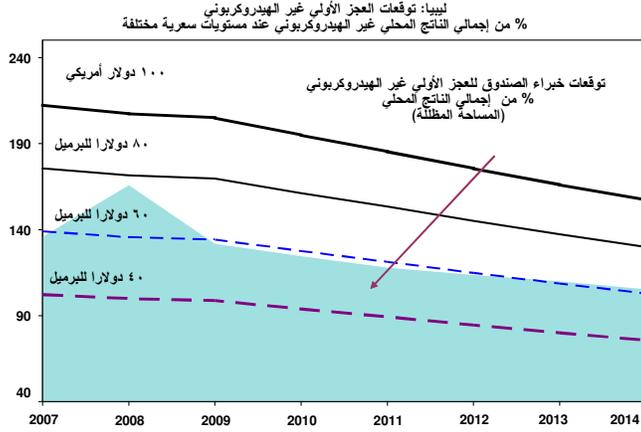
١٦- **في ضوء موازنة ٢٠٠٩، يتوقع خبراء الصندوق تراجع اسميا بسيطا في الإنفاق العام يضع نهاية لثلاثة أعوام من التوسع الكبير في المالية العامة.** فمن المتصور أن يزداد الإنفاق الجاري بنسبة ٢٥% تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٨، الأمر الذي يرجع في معظمه إلى التحويلات المرتبطة بصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والزيادة المتوقعة في مجموع الأجور بنسبة ١٦%. ويُعزى جانب كبير من الزيادة المتوقعة في الأجور إلى عودة نسبة من موظفي الحكومة السابقين إلى كشوف رواتب الخدمة المدنية بعد أن كانوا قد نُقلوا إلى مكتب عمل مركزي تمهيدا لتحويلهم إلى القطاع الخاص في إطار تخفيض العمالة الحكومية. وتعكس معظم الزيادات الملاحظة في المصروفات الجارية الأخرى ما تحقق من تحسن في نظام التبويب وزيادة المنح الخارجية إلى البلدان الأقل دخلا. ومن ناحية أخرى، يُتوقع أن تتخفض المصروفات الرأسمالية بنحو ٢٠%، متشيا مع سياسة السلطات الرامية إلى ترشيد الاستثمار العام.

١٧- **وتعمل السلطات على اتخاذ خطوات لتحسين إدارة المالية العامة،** تمشيا مع توصيات خبراء الصندوق والمراجعة التي يجريها البنك الدولي على الإنفاق العام. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب في هذا الخصوص ما تم مؤخرا من دمج اللجنة الشعبية العامة للتخطيط واللجنة الشعبية العامة للمالية، حيث ستساعد هذه الخطوة على تعزيز عملية التخطيط للإنفاق العام ومراقبته وضبطه. وفي الوقت ذاته، خصصت موازنة ٢٠٠٩ ما يعادل ٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي لتمويل صناديق الاستثمار العامة خارج نطاق اللجنة الشعبية العامة الجديدة. وترى السلطات أن هذه الصناديق تلبى احتياجات محددة في مجال تنويع الاقتصاد وتتيح مرونة أكبر مما تتيحه عملية الإنفاق من الموازنة بما تنطوي عليه من إجراءات معقدة. وقد أنشئت هذه الصناديق للعمل على أساس تجاري بحث وممارسة الأنشطة التي لا يشارك فيها القطاع الخاص إلا بدور محدود. وفي الوقت نفسه، أعربت السلطات عن عزمها تبسيط الحسابات المصرفية التابعة للكيانات الحكومية.

١٨- **وتنوي السلطات مواصلة تحسين الإطار التنظيمي الذي يحكم عمل الهيئة الليبية للاستثمار.** وقد صدر قرار إنشاء الهيئة في عام ٢٠٠٨، وجاء متضمنا لعدد كبير من توصيات خبراء الصندوق. وبينما تواصل الهيئة استثمار معظم مواردها في الخارج، فهي توجه بعض الاستثمارات إلى قطاع النفط الليبي والصندوق الليبي للاستثمار والتنمية الذي أنشئ برأسمال ١٦ مليار دينار ليبي في مارس ٢٠٠٩ بالشراكة مع مصرف ليبيا المركزي والقطاع الخاص.

الإطار ١ - ليبيا: تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة

قام خبراء الصندوق بتحديث تقييم استمرارية أوضاع المالية العامة ليعكس تطورات أسعار النفط والخطط المعدلة التي وضعتها السلطات للإنفاق العام. ويستخدم التحليل منهج الدخل الدائم الذي يتطلب ادخار جزء من الثروة النفطية (في صندوق لتثبيت الإيرادات أو وسيلة استثمار أخرى) لضمان المساواة بين الأجيال.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وحسب هذا المنهج، تكون خطط الإنفاق الليبي قابلة للاستمرار في ظل مستويات أسعار النفط الحالية التي تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ دولارا أمريكيا للبرميل على وجه التقريب حسب رؤية اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية. ويقارن التحليل بين

خطط الإنفاق والمستويات القابلة للاستمرار المشتقة منها عندما تكون أسعار النفط في نطاق ٤٠-١٠٠ دولار أمريكي. ويتبين من النتائج أن خطط الإنفاق العام في الجماهيرية تظل قابلة للاستمرار حتى لو تراجعت أسعار النفط إلى ٦٠ دولارا أمريكيا للبرميل في المدى المتوسط.

ونظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط والافتراضات الأخرى المستخدمة في التحليل، يتعين توخي الحذر في تأويل النتائج والحرص على تحديثها بصفة دورية. ويتعين الاسترشاد في تحديد موقف المالية العامة

بمقتضيات الحفاظ على

استقرار الاقتصاد الكلي

وتحقيق أهداف التنمية

الاجتماعية والاقتصادية، إلى

جانِب الاعتبارات المتعلقة

باستمرارية المالية العامة.

وينبغي أن تركز السلطات

تركيزا متزايدا على جودة

الإنفاق ومكوناته حتى يصبح

أكثر فعالية في تحقيق أهدافها

الإنمائية. وبناء على ذلك،

ليبيا: مجمل الإنفاق العام الكلي القابل للاستمرار حسب سيناريوهات مختلفة لاسعار النفط، ٢٠٠٧-٢٠١٤

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
٢٢,٤	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٣	٢٠,٩	٢٠,٦	٢٠,٢	١٩,٩
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
٤٦,٢	٤٣,٣	٤٠,٦	٣٨,١	٣٥,٦	٣٣,١	٢٨,٠	٢٣,٩
٥٨,٠	٥٤,٤	٥١,١	٤٨,٠	٤٤,٩	٤١,٧	٣٦,٠	٣١,٠
٦٩,٧	٦٥,٥	٦١,٦	٥٧,٩	٥٤,٣	٥٠,٤	٤٤,١	٣٨,١
٨١,٥	٧٦,٦	٧٢,١	٦٧,٨	٦٣,٦	٥٩,١	٥٢,١	٤٥,٢
١٣,٤	١٢,٣	١١,٣	١٠,٤	٩,٦	٨,٨	٥,٥	٤,٠
٦٤,٢	٥٩,٢	٥٤,٧	٥٠,٦	٤٧,٠	٤٣,٧	٤٤,٨	٣٠,٩
١٨,٠	١٥,٩	١٤,١	١٢,٦	١١,٣	١٠,٦	١٦,٩	٧,٠
٦,٦	٤,٨	٣,٦	٢,٦	٢,٠	١,٩	٨,٨	٠,١
٥,٥	٦,٤	٦,٩	٧,٣	٧,٣	٦,٨	٠,٧	٧,٢
٨١,٥	٧٦,٦	٧٢,١	٦٧,٨	٦٣,٦	٥٩,١	٥٢,١	٤٥,٢

المصادر: السلطات الليبية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ باستخدام متوسط سعر الصرف لفترة ٢٠٠٨. ٢/ متوسط سعر الصادرات الليبية من النفط الخام على مدار السنوات الخمس السابقة يقرب من ٦٣ دولارا للبرميل.

فإن انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ٦٠ دولارا للبرميل سيتطلب من السلطات إعادة النظر في برنامج إنفاقها العام، بحيث تأخذ في الاعتبار جميع الأهداف سالفة الذكر ولا تقتصر على المعايير الإرشادية لإمكانية الاستمرار على المدى الطويل.

الإطار ٢ - ليبيا: حساب الخزانة الموحد: أداة لتحسين إدارة المالية العامة

أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجية التي أوصى بها خبراء الصندوق في عام ٢٠٠٦ لتعزيز إدارة المالية العامة في ليبيا. ومن أمثلة هذه التوصيات توحيد عرض الموازنة وتحسين تيوبيها وإنشاء وحدة للمالية العامة الكلية. إلا أن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية لا تملك السيطرة المركزية على الموارد النقدية الحكومية. وهناك أرصدة كبيرة، منها اعتمادات متبقية من موازنات أعوام سابقة، تظل معطلة لفترات طويلة في العديد من الحسابات المصرفية لدى الهيئات المنفقة. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تطلب الخزانة العامة من مصرف ليبيا المركزي تقديم سلف لتمويل برامج الإنفاق في فترة مبكرة من السنة المالية. وسوف يساعد إنشاء حساب خزانة موحد على حل هذه المشكلات وتحسين ضبط الإنفاق. ومن شأن إنشاء هذا الحساب أن يؤدي أيضا إلى تيسير التنسيق بصورة أفضل بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وهناك بلدان مجاورة كالجزائر ومصر وتونس تعمل وفق ترتيبات لحساب الخزانة الموحد.

وعادة ما يكون موقع حساب الخزانة الموحد هو المصرف المركزي وإن كان هذا الحساب يمكن أن يشتمل على عدة حسابات فرعية يجوز الاحتفاظ بها في فروع المصرف المركزي أو المصارف التجارية. غير أن أرصدة هذه الحسابات الفرعية تجري تسويتها في نهاية كل يوم.

ويمكن أن تتراوح ترتيبات حساب الخزانة الموحد من الهيكل شديد المركزية إلى الهيكل اللامركزي بالكامل. وفي النموذج المركزي (المتبع في فرنسا وبعض البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية)، تقوم كل جهة مدرجة في الموازنة بإعداد طلبات تتضمن المبالغ المطلوبة وإرسالها إلى خزانة مركزية تتولى البت فيها والتخطيط لصرفها. ويتسم هذا النموذج بميزة تضافر الجهود بين إدارة النقدية من ناحية، وضبط الإنفاق ومعالجة المعاملات محاسبيا من ناحية أخرى. أما في النموذج اللامركزي (المطبق في السويد وبعض البلدان الأنغولساكسونية على سبيل المثال) فتقوم الجهات الممولة من الموازنة بمعالجة المدفوعات وأدائها مباشرة للموردين (مع قيدها في الدفاتر المحاسبية)، لكن المدفوعات تُصرف من حساب الخزانة الموحد. وتيسر هذه العملية بفضل الروابط الإلكترونية بين الجهات المنفقة والمصرف المركزي (أو المصارف التجارية) والخزانة العامة. وتحدد الخزانة الحدود النقدية (على أساس شهري أو ربع سنوي) لمجمل المدفوعات التي يمكن أن تؤديها الجهة المعنية، دون التحكم في المعاملات المنفردة. وحسب هذا النموذج تكون الجهة المنفقة مسؤولة عن مهمة الرقابة الداخلية وأعمال الإدارة، مع الاحتفاظ بسيطرة مركزية على الموارد النقدية من خلال حساب الخزانة الموحد.

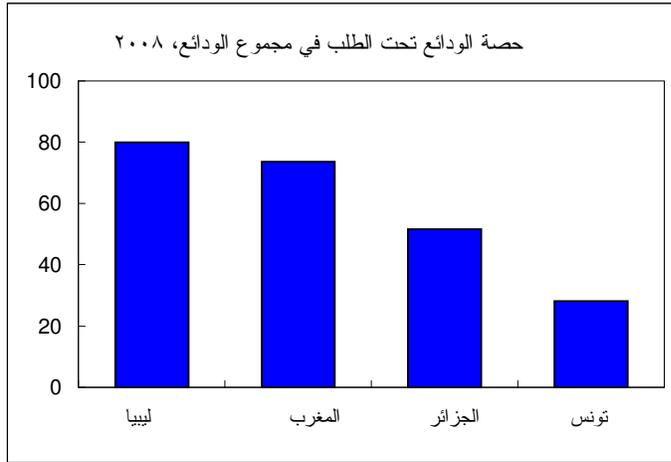
ويتعين اتخاذ خطوات حاسمة لتيسير إنشاء حساب الخزانة الموحد. فينبغي إغلاق الحسابات المصرفية المفتوحة للمؤسسات الحكومية ووضع الأساس القانوني لحساب الخزانة الموحد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تركيب نظام لتكنولوجيا المعلومات يربط الجهات المنفقة بالخزانة العامة ومصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية (إذا لزم) حتى يتسنى أداء المدفوعات وتسوية الحسابات الفرعية في نهاية كل يوم. ومن المهم أيضا إعداد قائمة حسابات شاملة وتوفير التدريب لمستخدمي حساب الخزانة الموحد.

باء- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي

١٩- إزاء التباطؤ المعتدل الذي شهده النشاط الاقتصادي، قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على تسهيلات الخصم وشهادات الإيداع. فتم في إبريل ٢٠٠٩ تخفيض الفائدة على تسهيلات الخصم بمقدار ١٠٠ نقطة أساس (إلى ٤%) وعلى شهادات الإيداع بمقدار ٧٥ نقطة أساس (إلى ١,٧٥%). وأصبحت أسعار الإقراض موجبة في عام ٢٠٠٩ مع تراجع معدل التضخم.

٢٠- وهناك تقدم جارٍ في تعزيز إطار السياسة النقدية. ففي مايو ٢٠٠٨، استحدث مصرف ليبيا المركزي ٢٠٠٨ شهادات الإيداع الخاصة به بمساعدة فنية من الصندوق. وتصدر هذه الشهادات على أساس أسبوعي بأجل استحقاق موحد (٩١ يوماً) وسعر فائدة ثابت. وإضافة إلى ذلك، يعمل المصرف على تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة والتحديث، بدعم فني من الصندوق، يهدف إلى تعزيز قدراته في مجالات البحوث والتنبؤ وتنفيذ السياسة النقدية.

٢١- غير أن هناك عوامل هيكلية تحد من فعالية أدوات السياسة النقدية. ومن أهم هذه العوامل تأثير السيولة



النقدية الزائدة الذي تسهم فيه الأموال الضخمة التي تودعها الكيانات العامة تحت الطلب وممارسات الإقراض المشتق التي تزاولها مؤسسات الإقراض المتخصصة باستخدام الأرصدة الحكومية. ولا تحصل فوائده على هذه الودائع وإنما ينحصر الهدف الأساسي منها في توجيه اعتمادات موازنة الدولة إلى مختلف الكيانات العامة. وتستثمر المصارف هذه الأموال في شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف

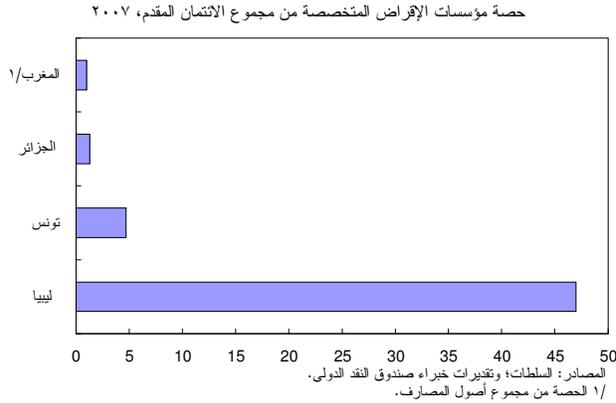
المركزي لأغراض تتصل بتحقيق الاتساق بين آجال الاستحقاق. ولذلك فإن القرارات التي يرتكز عليها هذا الموقف لا تكاد تتسم بأي حساسية تذكر تجاه أسعار الفائدة.

٢٢- وتعمل الحكومة على اتخاذ تدابير لاحتواء القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة عن طريق خفض تمويلها من موازنة الدولة. فقد خُفضت الاعتمادات المخصصة لهذه المؤسسات في موازنة ٢٠٠٩ إلى أقل من ١ مليار دينار ليبي، مقابل نحو ١,٥ مليار دينار ليبي في موازنة ٢٠٠٨. كذلك بدأ إجراء دراسة

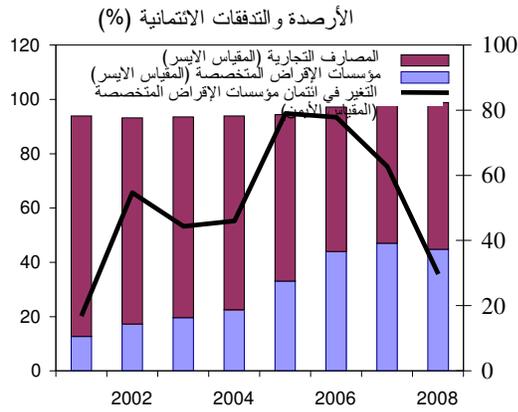
تشخيصية على هذه المؤسسات لكي تسترشد بها استراتيجية الإصلاح، ومن المتوقع الانتهاء منها في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩.

٢٣- ولا يزال العمل مستمرا في تعزيز الرقابة المصرفية، بدعم فني من صندوق النقد الدولي. ويجري التشديد على ما يلي: (١) إحكام إجراءات الرقابة المكتبية والميدانية؛ (٢) تعزيز مهارات المراقبين؛ (٣) تحسين إعداد التقارير التي ترفعها المصارف إلى المصرف المركزي لأغراض الرقابة؛ (٤) تحسين حساب النسب الاحترازية وتقوية القواعد التنظيمية؛ (٥) تعزيز إجراءات الترخيص للمصارف وتغيير هيكل الملكية؛ (٦) تقوية نظم تكنولوجيا المعلومات لتيسير الفعالية الرقابية. وإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا إنشاء مكتب لمعلومات الائتمان، وسيتم قريبا إصدار تقرير عن الاستقرار المالي.

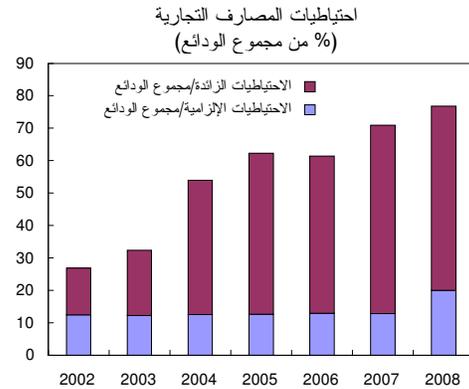
الإطار ٣ - ليبيا: إصلاح مؤسسات الإقراض المتخصصة



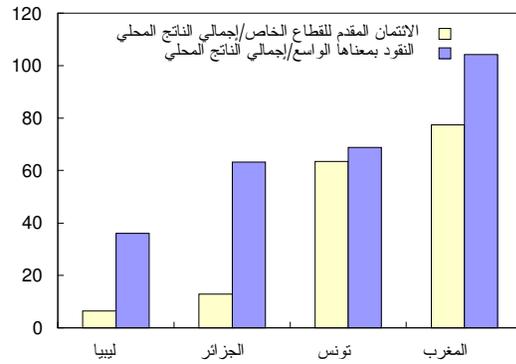
تشمل العمليات التي تقوم بها مؤسسات الإقراض المتخصصة في ليبيا نطاقا أوسع من المتعارف عليه دوليا وإقليميا. فقد أنشئت هذه المؤسسات، التي هي مصارف للتنمية في الأساس، بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وكان تركيزها منصبا على تقديم ائتمان مدعم لقطاعات العقارات السكنية والزراعة والمشاريع الصغيرة. إلا أن دورها اتسع اتساعا كبيرا منذ ذلك الحين. فقد زادت حصتها في مجموع الائتمان القائم لتصل إلى نحو ٥٠% في عام ٢٠٠٧ مقابل ١٣% في عام ٢٠٠١، أي ما يعادل ٤٠ ضعفا وعشرة أضعاف حجمها النسبي في المغرب وتونس على الترتيب.



وتزاحم مؤسسات الإقراض المتخصصة المصارف التجارية في مجال الائتمان. غير أن المنافسة ليست عادلة بين الجانبين نظرا لانعدام تكلفة التمويل في حالة مؤسسات الإقراض وتطبيقها معايير متهاونة في الإقراض وتدني أسعار الفائدة على ما تمنحه من قروض. ونتيجة لذلك زادت حصتها من الائتمان الجديد لتصل إلى ٦٥% في عام ٢٠٠٧ مقابل ١٧% في عام ٢٠٠١. وأدى ذلك إلى إعاقة أعمال الوساطة المالية التي تؤديها المصارف التجارية والتي لا تزال محدودة بالمعايير الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، أسهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة بصورة غير مباشرة في السيولة الزائدة من خلال إقراضها المشتق الذي يحد من فعالية أدوات السياسة النقدية.



الوساطة المالية (٢٠٠٨)



وغالبا ما تكون عملية إصلاح مؤسسات الإقراض المتخصصة مهمة صعبة. فتحويلها إلى مصارف تجارية ليس بالمهمة السهلة، إذ أنها تقتصر في العادة إلى الخبرات المطلوبة ويمكن أن يكون لديها الكثير من القروض المتعثرة. وينبغي أن تستند أي استراتيجية موثوقة لإصلاح هذه المؤسسات إلى المبادئ الأساسية التالية: (١) تقليص عملياتها من حيث النطاق والحجم؛ (٢) ضمان فعالية الرقابة التي يضطلع بها المصرف المركزي للحفاظ على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وحماية الأموال العامة؛ (٣) تقوية الحوكمة والإدارة في هذه المؤسسات؛ (٤) ضمان خضوعها للتدقيق الخارجي والتزامها بمعايير المحاسبة الدولية.

جيم - قضايا القطاع الخارجي

٢٤- تشير تقديرات خبراء الصندوق القائمة على حسابات الاقتصاد القياسي إلى أن تقويم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي تحوّل من مستوى أقلّ بقليل من قيمته الصحيحة في عام ٢٠٠٨ إلى مستوى أعلى بقليل من قيمته الصحيحة في عام ٢٠٠٩، وذلك تمشياً مع تطورات أسعار النفط. غير أن هذه التقديرات تشوبها أوجه القصور في البيانات والمنهجية، ومن ثم لا يمكن الاعتماد بها ولا التعويل على دقتها في الإشارة إلى المستوى الملائم لسعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني.

٢٥- وقد ظل ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة محققاً لصالح الاقتصاد الليبي، نظراً لكونه ركيزة نقدية قوية تتيح قدرًا من المرونة في سعر صرف الدينار مقابل كل عملة من العملات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، تتيح سلة عملات حقوق السحب الخاصة ميزة الشفافية والمباشرة وعدم الخضوع لضغوط تفرض عليها التغيير حسب التطورات قصيرة الأجل في نمط التداول السائد في ليبيا.

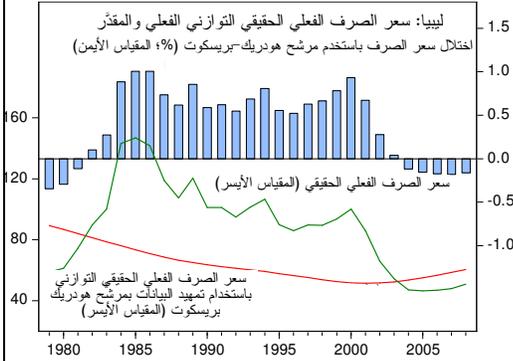
دال - الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

٢٦- تم إحراز تقدم في الإدارة الجمركية والضريبية، فأُنشئت مكاتب لكبار المكلفين الضريبيين ويجري العمل على إدخال النظام الآلي في أعمال التفتيش الجمركي. غير أن "رسم الخدمات" الذي يحصل على الواردات ارتفع مؤخرًا من ٤% إلى ١٠%، ولا تزال هناك رسوم أخرى يتم تجنب حصيلتها. وإضافة إلى ذلك تخضع ضريبة الشركات لعدد كبير من الشرائح، ويمكن أن يصل معدلها إلى ٤٥%.

٢٧- وتم إحراز بعض التقدم في تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية. ويُذكر في هذا الصدد أن مسح ميزانية قطاع الأسر قد استُكمل في عام ٢٠٠٨، ويجري حالياً تنفيذ برنامج عمل يهدف إلى إقامة مؤشر لأسعار المنتجين بدعم فني من الصندوق. وإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات ملموسة مؤخرًا نحو توثيق التعاون بين الهيئات المعنية بإحصاءات التجارة الخارجية، ويجري العمل على تحسين الإحصاءات النقدية. ولا يزال قصور التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية ونقص الموارد البشرية اللازمة في هذا المجال يشكّلان عائقًا أمام تحقيق المزيد من التقدم في تحسين عملية إعداد البيانات ورفع مستوى جودتها.

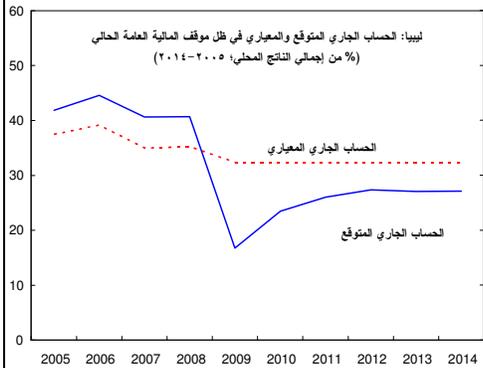
الإطار ٤ - ليبيا: تقويم سعر الصرف

تشير تقديرات خبراء الصندوق القائمة على حسابات الاقتصاد القياسي إلى أن تقويم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي تحول من مستوى أقل بقليل من القيمة الصحيحة في عام ٢٠٠٨ إلى مستوى أعلى بقليل من القيمة الصحيحة في عام ٢٠٠٩. وتتفق هذه التقديرات مع تغير أساسيات الاقتصاد تمثيا مع انخفاض أسعار النفط. غير أن أوجه القصور الكبيرة في البيانات والمنهجية، والتي ترجع إلى هيمنة الصادرات النفطية على الاقتصاد الليبي، تلقي



بظلالها على النتائج التي توصل إليها الخبراء باستخدام المنهجيات المعتمدة من المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف (CGER).

ولا تنطوي منهجية سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني على استشراف للمستقبل وتقتصر قدرتها على تقدير السعر التوازني في نهاية ٢٠٠٨ عندما كانت أسعار النفط أعلى بكثير من الأسعار الحالية. وتشير النتائج إلى أن تقويم الدينار الليبي كان أقل من قيمته الصحيحة بنسبة معتدلة قدرها ١٦%، وهو ما يتسق مع تقديرات الخبراء السابقة.



ويشير منهج توازن الاقتصاد الكلي إلى أن توقعات تحقيق الجماهيرية فوائض في الحساب الجاري الخارجي تقل عن المعيار المتعارف عليه اعتبارا من عام ٢٠٠٩، وهو ما يعني أن سعر الصرف كان مقوما في السابق بأعلى من قيمته الصحيحة. وبناء على انحدار للسلاسل الزمنية المقطعية يشمل البلدان المصدرة للنفط، يتبين أن الحساب الجاري المعياري المقدر لليبيا يقوم على فائض مقداره ٣٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وفي المقابل، يبلغ الفائض المتوقع على المدى المتوسط حوالي ٢٧%.

ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي أيضا إلى تقويم يتجاوز القيمة الصحيحة، حيث تفيد النتائج المستخلصة بأن الزيادة في التقويم تتراوح بين ١٢ و ١٣%، تبعا للافتراضات المستخدمة. وتعتمد النتيجة بوجه خاص على ما إذا كان الهدف هو الحفاظ على ثبات الدخل السنوي من الثروة النفطية بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة الحقيقية لنصيب الفرد أو كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

١/ دراسة "Methodology for CGER Exchange Rate Assessments," IMF, November 2006

(www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/110806.pdf)

رابعاً- تقييم خبراء الصندوق

٢٨- لا يزال تأثير الأزمة المالية العالمية على الجماهيرية محصوراً في تراجع إيراداتها النفطية. ورغم هذا التراجع، تظل الفوائض كبيرة في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري، ويظل معدل النمو قوياً في القطاع غير النفطي. ويُعزى الجانب الأكبر من هذه النتائج إلى السياسات الاقتصادية الكلية الحذرة والإصلاحات الهيكلية الجارية.

٢٩- ويرحب الخبراء بموقف المالية العامة الكلي الذي قرره السلطات، نظراً لما يحققه من توازن ملامح بين اعتبارات المدى القصير والطويل. ويمثل التراجع المحدود في الإنفاق العام على النحو المخطط لتحقيقه في عام ٢٠٠٩ نهاية واضحة لزيادات الإنفاق الضخمة التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي أثارت مخاوف بشأن جودة الإنفاق. وفي الوقت نفسه، يأتي هذا التراجع انعكاساً لقرار صائب بضرورة تجنب الخفض المفاجئ للإنفاق العام تحت تأثير التراجع الحاد في الإيرادات النفطية، وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.

٣٠- وينبغي أن تركز الحكومة على تحسين جودة الإنفاق ومكوناته. وفي هذا الصدد، يحث الخبراء السلطات على إعادة النظر في الزيادة الكبيرة المزمعة في مجموع الأجور في عام ٢٠٠٩. وهناك تعارض بين تحميل فاتورة أجور الخدمة المدنية عبء العائدين من موظفي الحكومة الكثر الذين تم الاستغناء عن خدماتهم لتقليص حجم القطاع الحكومي وبين نية السلطات تقليص حجم الجهاز الحكومي وتشجيع القطاع الخاص.

٣١- ومن المهم للغاية مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز إدارة المالية العامة. ومن الخطوات المتخذة في الاتجاه الصحيح ما تم مؤخراً من دمج اللجنة الشعبية العامة للمالية مع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. وسيكون من المهم في الفترة المقبلة تحسين الإطار القانوني والإداري الذي يحكم موازنة الدولة، بهدف تبسيط الإجراءات وتحديثها. ومن شأن ذلك أن يحد من الحاجة إلى تنفيذ البرامج الاستثمارية من خلال صناديق خارج نطاق اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية. ورغم أن هذه الصناديق تتيح مرونة أكبر مما يتيحها الإنفاق من الموازنة، فهي تتسبب في زيادة حجم العمليات شبه المالية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقع تحت ضغوط تحيد بها عن مقاصدها الصحيحة. ويؤدي الإكثار من هذه الصناديق إلى زيادة الصعوبة التي تنطوي عليها إدارة الإنفاق العام وزيادة احتمالات الخسائر والتشوّهات السعرية ومزاحمة القطاع الخاص. وينبغي تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي لا يسعى إليها القطاع الخاص من خلال موازنة الدولة أو في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع توافر الضمانات الوقائية الكافية.

٣٢- ويرحب الخبراء بعزم الحكومة على تعزيز إدارتها للسيولة النقدية وضبط النفقات. وسوف يؤدي إنشاء حساب خزانة موحد إلى دعم هذا الجهد فضلا على تيسير التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. ويقف الخبراء عن استعداد لتقديم مشورة فنية تفصيلية دعما منهم لإنشاء حساب الخزانة الموحد، وتحسين تسيب النفقات، ووضع موازنة الدولية السنوية في إطار متوسط الأجل.

٣٣- وترحب البعثة بقرار تأجيل تنفيذ برنامج توزيع الثروة، مع التوصية بأن ينحصر البرنامج في نطاق محدود إذا ما تقرر المضي فيه، وأن يحل قدر الإمكان محل الدعم الحكومي القائم مع تحقيق مزيد من الكفاءة في توجيه التحويلات المستحقين.

٣٤- وقد بدأت الهيئة الليبية للاستثمار ممارسة نشاطها في عام ٢٠٠٧ وكانت بدايتها الشفافة مشجعة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الهيئة تعزيز إطارها التشغيلي والقانوني. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز الهيئة على الاستثمار في الخارج على أساس تجاري طبقا لسياسة استثمارية متحفظة، حتى تتمكن من خدمة أهدافها الأساسية على الوجه الأكمل.

٣٥- وكان بدء مصرف ليبيا المركزي في إصدار شهادات إيداع خاصة به في مايو ٢٠٠٨ بمثابة خطوة مهمة نحو تعزيز إطار السياسة النقدية. ويؤيد الخبراء خطط السلطات الرامية إلى مد النطاق الزمني لآجال استحقاق شهادات الإيداع، ولا سيما الآجال القصيرة، إلى جانب إنشاء آلية لإقامة المزادات عليها. وتؤدي الجهود المتواصلة لتحديث المصرف المركزي وتقوية نظام المدفوعات إلى المساهمة في إقامة البنية التحتية اللازمة لتصميم السياسة النقدية وتنفيذها وضمان فعاليتها.

٣٦- ومن المهم للغاية معالجة العوامل التي أفضت إلى السيولة الزائدة الكبيرة في الجهاز المصرفي حتى تصبح أدوات السياسة النقدية أكثر فعالية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إعطاء أولوية لإنشاء حساب خزانة موحد والحد من الإقراض المشتق الذي تقدمه مؤسسات الإقراض المتخصصة.

٣٧- ويرحب الخبراء بالجهود الجارية لتعزيز الرقابة المصرفية. غير أنه يتعين بذل جهود أكبر لتحقيق الأهداف التالية: (١) تحسين إعداد التقارير الرقابية؛ (٢) تحسين أساليب الرقابة الميدانية لكي تصبح أكثر فعالية وتركيزا على المخاطر؛ (٣) مواصلة تحسين القواعد التنظيمية والمعايير القياسية.

٣٨- ولا يزال ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة محققا لصالح الاقتصاد الليبي، نظرا لكونه ركيزة نقدية قوية تتيح قدرا من المرونة في سعر صرف الدينار مقابل كل عملة من العملات الرئيسية. ويبدو أن تقويم الدينار

أعلى بقليل من القيمة الصحيحة، لكن المرجح أن يكون هذا التقييم مؤقتاً فحسب بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في فائض الحساب الجاري الخارجي على نحو يقترب به من المستوى المعياري متوسط الأجل. وإضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن الزيادة الواضحة في تقويم الدينار بأعلى قليلاً من قيمته الصحيحة تركز على تقديرات اقتصادية قياسية تشوبها أوجه قصور كبيرة في البيانات والمنهجية، ومن ثم لا يمكن الاعتداد بها.

٣٩- **ويحث الخبراء السلطات على مواصلة دفع الإصلاحات الهيكلية.** ومما يستحق الترحيب في هذا الصدد تحقيق تقدم في الإدارة الجمركية والضريبية، كما أن القرار الذي صدر مؤخراً بتبسيط الإعفاءات الجمركية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. إلا أنه من المهم اعتماد معدلات منخفضة لضرائب الدخل والشركات والرسوم الجمركية، مع استخدام عدد ضئيل من الشرائح والحد من الإعفاءات. وإضافة إلى ذلك، من المفيد تحديث النظام الضريبي كي يتحول بالتدرج إلى التقدير الذاتي والتدقيق حسب المخاطر. ومن الأهمية بمكان أيضاً مواصلة تعزيز الإطار التنظيمي لتحسين مناخ الأعمال. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تدعم نمو القطاع الخاص وتعمل على تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص وظيفية منتجة.

٤٠- **وعلى الرغم من كفاية البيانات المتاحة لأغراض الصندوق الرقابية،** يحث خبراء الصندوق السلطات الليبية على المضي في تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية حتى تتيح متابعة التطورات وتحليلها بشكل أفضل للاسترشاد بها في رسم السياسات.

٤١- **ويُفترح عقد مشاورات المادة الرابعة القادمة مع ليبيا على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً.**

الجدول ١- ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٥-٢٠١٠

متوقعة		أولية			
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
٥,٤	٢,١	٣,٨	٦,٠	٥,٩	٩,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٧,٠	٦,٠	٨,٠	٩,٩	٧,٩	١٣,٦
من غير الهيدروكربونات					
٣,٧	١,٥-	٠,٠	٢,٨	٤,٣	٧,٢
من الهيدروكربونات					
٩٥,٦	٧٨,٢	١١٤,٠	٨٧,٦	٧٢,٣	٥٩,٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينار الليبية					
٧٣,٢	٥٩,٩	٨٩,٩	٧١,٧	٥٦,٥	٤٤,٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية					
١١,٣	٩,٥	١٤,٥	١١,٨	٩,٥	٧,٥
إجمالي الناتج المحلي للفرد بألاف الدولارات الأمريكية					
٤,٥	٥,٠	١٠,٤	٦,٢	١,٤	٢,٩
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)					
(من إجمالي الناتج المحلي)					
مالية الحكومة المركزية					
٦٤,٩	٦٦,٥	٦٤,٠	٦٠,٨	٦٢,٤	٦٢,٩
الإيرادات					
٤٩,١	٥٥,٩	٣٩,٣	٣٥,٣	٣١,٠	٣٣,٥
الإفناق وصافي الإقراض					
١٥,٨	١٠,٦	٢٤,٦	٢٥,٥	٣١,٤	٢٩,٤
الرصيد الكلي					
٣٧,٢-	٤٢,٦-	٣٢,٧-	٢٩,٠-	٢٦,٢-	٢٩,١-
الرصيد غير النفطي					
١٢٤,٦-	١٣١,٨-	١٦٥,٨-	١٣٦,٠-	١٣٥,٣-	١٣٠,٤-
الرصيد غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)					
(التغير %)					
النقود والائتمان					
١٨,٠	١٤,٠	٤٧,٨	٤٠,١	١٦,٠	١٠,٦
النقود وشبه النقود					
١٥,٨-	١٦,٥-	١٧,٧-	٢٢,٢-	٦٠,٩-	٩٧,٣-
صافي الائتمان المقدم إلى الحكومة					
١٥,٦	١٣,٧	١٢,٥	١٤,٥	١١,٦	٧,٧
الائتمان المقدم إلى الاقتصاد					
...	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠
سعر الخصم/١					
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
ميزان المدفوعات					
٤٧,٤	٣٧,٥	٦٢,٠	٤٧,٠	٣٩,٢	٣١,٤
الصادرات					
٢٤,٨	٢٣,٠	٢١,٧	١٧,٧	١٣,١	١١,٢
الواردات					
١٧,٢	١٠,٠	٣٦,٦	٢٩,١	٢٥,٢	١٧,١
رصيد الحساب الجاري					
٢٣,٥	١٦,٨	٤٠,٧	٤٠,٧	٤٤,٦	٣٨,٩
(% من إجمالي الناتج المحلي)					
١٢,١	٥,٣	١٦,٨	٢٠,٢	١٩,٨	١٣,٨
الرصيد الكلي					
الاحتياطيات					
١٦٦,١	١٤٧,٤	١٣٦,١	٩٨,٣	٧٤,٨	٥٤,٣
مجموع الأصول الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية + استثمارات الهيئة الليبية للاستثمار)					
٥٧,٦	٥٣,٤	٤٩,٤	٤٨,٥	٥٢,٧	٣٨,٤
صافي الاحتياطيات الدولية					
٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٩	٣١,٠	٢٨,٩
شهور الواردات في السنة التالية					
سعر الصرف/١					
...	١,٣١	١,٢٧	١,٢٢	١,٢٨	١,٣٥
سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)					
...	١,٣٠	١,٢٥	١,٢٢	١,٢٩	١,٣٥
سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، نهاية الفترة)					
...	٨,٢	٦,٠	٠,٣-	٠,٦-	١,٨-
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)					
١,٨٥	١,٧٨	١,٨١	١,٨١	١,٧٦	١,٦٩
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)					
٧٢,٧	٥٨,٧	٩٦,٧	٦٩,٣	٦٢,٥	٥١,٩
سعر النفط الخام الليبي (دولار أمريكي/مليار برميل)					
بند للتذكير:					
...	...	٩,٦	٢٧,٦	٧٥,٢	٦٢,٢
مجموع القروض المنصرفة من مؤسسات الإقراض المتخصصة (التغير %)					

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ بيانات عام ٢٠٠٩ للوضع في نهاية شهر مارس.

الجدول ٢- ليبيا: عمليات المالية العامة الموحدة، ٢٠٠٥-٢٠١٠

التوقعات/٢		الموازنة/١		الموازنة/١		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
(بملايين الدينار الليبي)									
٦٢٠٣٧	٥١٩٨٤	٤٣٧٠٥	٧٢٨٩٨	٥١٠١٥	٥٣٢٢٢	٤٥١٥٣	٣٧٤١٣	مجموع الإيرادات	
٥٠٦٣٠	٤١٦٣٢	٣٥٤٩٩	٦٥٣٦٥	٤٣٠٤٨	٤٧٧٤٧	٤١٦٣٠	٣٤٧٦٤	من الهيدروكربونات	
١١٤٠٨	١٠٣٥٣	٨٢٠٦	٧٥٣٢	٧٩٦٧	٥٤٧٥	٣٥٢٣	٢٦٥٠	من غير الهيدروكربونات	
٤٨١٧	٤٣٥٠	٤٢٣٤	٣٥٣١	٣٠٢٠	٢٥٣١	١٧٨٦	١٥٢٦	الإيرادات الضريبية	
٣٤٥٦	٣١٠٠	٣٠٠٠	٢٧٩٠	٢١٦٩	١٣٧٦	٦٩١	٣٩٧	الضرائب على الدخل والأرباح	
١٠٨٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٩٩	٦٠٠	٥٢٨	٥٢٧	٥١٧	الضرائب على التجارة الدولية	
٢٨٠	٢٥٠	٢٣٤	٢٤١	٢٥١	٦٢٧	٥٦٩	٦١١	الضرائب والرسوم الأخرى	
٦٥٩١	٦٠٠٢	٣٩٧٢	٤٠٠٢	٤٩٤٧	٢٩٤٤	١٧٣٦	١١٢٤	الإيرادات غير الضريبية	
١٨٠٣	١٥٢٧	١٥٢٧	٢٠٢١	٣٠٠٠	١٤٣٨	منها: الهيئة الليبية للاستثمار	
٤٦٩٦١	٤٣٦٧٨	٤٥٩٧٢	٤٤٨٣٥	٥٠٥٤٢	٣٠٨٨١	٢٢٤٤٩	١٩٩٣٠	مجموع الإنفاق	
٢٤١٧٩	٢٢٠٣٩	٢٢٦٨٣	١٧٥٧٩	١٩٠٥٠	١٢٣٥٧	٩٦٩٣	٨٢٤٥	الإنفاق الجاري	
٩٧١٧	٨٨٧٤	٩٠١٨	٧٧٦٤	٧٨٩٠	٧٣١٦	٤٧٧٢	٤٢٥٨	الأجور والمرتبات	
٣٧٧٧	٣٤٥٠	٣٩٥٠	٢٨٢٩	٣٠٨٦	٢٩٦٢	٢٦٥٢	٢٣٩١	أخرى/٣	
١٠٦٨٤	٩٧١٥	٩٧١٥	٦٩٨٦	٨٠٧٤	٢٠٩٧	١٥٦٤	١٤٩٧	الدعم والتحويلات	
٣٥٣٣	٣٣٠٢	٣٣٠٢	١٣٠٠	١٣٠٠	١٠٠٦	١٠٥٠	١٠٥٠	الدعم/٤	
٣٢٤٨	٢٩١٣	٢٩١٣	٢٣٤٩	٢١٥٢	١٠٩١	٥١٤	...	صندوق الضمان الاجتماعي والتزامات أخرى	
٣٩٠٣	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٣٣٧	٤٦٢٢	التحويلات الأخرى/٥	
٢٢٧٨٢	٢١٦٣٩	٢٣٢٨٩	٢٧٢٥٧	٣١٤٩١	١٨٥٠٦	١٢٧٥٦	١١٦٨٥	الإنفاق الرأسمالي	
١٩٣٣٣	١٨٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٦١٠	٢٧٤٧٥	١٢١٣٧	١٠٠٧٩	٧٥٧٠	موازنة التحوّل	
١٨٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٢٢٢٧	٢٥١٦	٢٩٠٣	١١٣٨	٩٣٠	المؤسسة الوطنية للنفط/٦	
١٠٠٠	٧٨٩	٧٨٩	١٠٧٠	١٠٨١	١٢٣١	٩٦٠	٧٦٥	النهر الصناعي العظيم/٧	
٦٥٠	٨٥٠	١٠٠٠	١٣٥٠	١٥٠٠	٢٢٣٥	٥٨٠	٢٤٢٠	صافي الإقراض	
١٥٠٧٧	٨٣٠٦	٢٢٦٧-	٢٨٠٦٢	٤٧٤	٢٢٣٤١	٢٢٧٠٤	١٧٤٨٣	الرصيد الكلي	
١٥٠٧٧-	٨٣٠٦-	٢٢٦٨	٢٨٠٦٢-	٦٠٧	٢٢٣٤١-	٢٢٧٠٤-	١٧٤٨٣-	التمويل	
١٥٠٧٧-	١٣٥٦٦-	٢٩٩٢-	١٢٣٢٥-	٦٠٧	١٢٦٧١-	٢١٥٩٠-	١٧٤٨٥-	الجهاز المصرفي	
صفر	٦٧٨٨	٦٧٨٨	٨٢٠	٦٠٧	٣٢٠٠-	صفر	صفر	الفائض المرحل	
١٥٠٧٧-	٢٠٣٥٤-	٩٧٨٠-	١٣١٤٤-	صفر	٩٤٧١-	٢١٥٩٠-	١٧٤٨٥-	آخر	
...	١٥٢٧-	٥٢٦٠	١٥٧٣٨-	صفر	١٠٩٠١-	١١١٤-	٢	التمويل غير المصرفي	
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
٦٤,٩	٦٦,٥	٥٥,٩	٦٤,٠	٤٤,٨	٦٠,٨	٦٢,٤	٦٢,٩	مجموع الإيرادات	
٥٢,٩	٥٣,٣	٤٥,٤	٥٧,٤	٣٧,٨	٥٤,٥	٥٧,٥	٥٨,٥	الهيدروكربونات	
١١,٩	١٣,٢	١٠,٥	٦,٦	٧,٠	٦,٣	٤,٩	٤,٥	غير الهيدروكربونات	
٤٩,١	٥٥,٩	٥٨,٨	٣٩,٣	٤٤,٣	٣٥,٣	٣١,٠	٣٣,٥	مجموع الإنفاق	
٢٥,٣	٢٨,٢	٢٩,٠	١٥,٤	١٦,٧	١٤,١	١٣,٤	١٣,٩	الإنفاق الجاري	
١٠,٢	١١,٤	١١,٥	٦,٨	٦,٩	٨,٤	٦,٦	٧,٢	الأجور والمرتبات	
١١,٢	١٢,٤	١٢,٤	٦,١	٧,١	٢,٤	٢,٢	٢,٥	الدعم والتحويلات	
٢٣,٨	٢٧,٧	٢٩,٨	٢٣,٩	٢٧,٦	٢١,١	١٧,٦	١٩,٧	الإنفاق الرأسمالي	
١٥,٨	١٠,٦	٢,٩-	٢٤,٦	٠,٤	٢٥,٥	٣١,٤	٢٩,٤	الرصيد الكلي	

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ على أساس تصنيف الخبراء.

٢/ على أساس توقعات الخبراء للأسعار والإنتاج.

٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، يشمل نفقات أخرى للمؤسسة الوطنية للنفط تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دينار ليبي.

٤/ كان يشمل قبل عام ٢٠٠٨ دعماً على الغذاء والرعاية الطبية. واعتباراً من عام ٢٠٠٨ يشمل أيضاً الدعم على الوقود والكهرباء والمياه.

٥/ تغطي اعتمادات مخصصة لبرنامج توزيع الثروة في موازنة ٢٠٠٨. ومع تأجيل البرنامج تم تخصيص ١,٢ مليار دينار ليبي من أصل ٣,٣ مليار دينار ليبي

كاعتمادات لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٩، تم تخصيص الاعتماد في الموازنة لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٦/ بالنسبة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ تمثل الأرقام الإنفاق الرأسمالي غير المدرج في الموازنة والممول من خلال صندوق الاحتياطي النفطي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ يستبعد

الخبراء الأجور (١٠٧٣ مليون دينار ليبي) ونفقات أخرى مقتصرة (٥٠٠ مليون دينار ليبي). وبالنسبة لعام ٢٠٠٩، تشمل الموازنة ١٠٠٠ مليون دينار ليبي ممولة

بالاقتراض.

٧/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨ تستبعد الأجور والنفقات الأخرى بقيمة ٣٤ مليون دينار ليبي و ٣٩ مليون دينار ليبي على الترتيب.

الجدول ٣- ليبيا: المسح النقدي، ٢٠٠٥-٢٠١٠

توقعات						
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(بملايين الدنانير الليبية)						
١٥٤٨٤٥	١٣٨٤١٠	١٢٤٨٣٠	١٠٠٧٤٤	٧٩٤٣٤	٥٦٤٢٢	صافي الأصول الأجنبية
١٤٨٨٦٦	١٣٣١٥٠	١٢١٢٥٧	٩٨٣٠٥	٧٧٢٤١	٥٤٤٤٨	المصرف المركزي
١٤٨٨٨٢	١٣٣١٦٥	١٢١٢٦٩	٩٨٣٢٣	٧٧٢٥٣	٥٤٤٦٠	الأصول الأجنبية
١٦	١٥	١٢	١٧	١٣	١٢	الخصوم الأجنبية
٥٩٧٨	٥٢٦٠	٣٥٧٣	٢٤٣٨	٢١٩٣	١٩٧٤	بنوك الإيداع النقدي
٦١٠٠	٥٤٠٠	٣٧٠٥	٢٤٥٨	٢٢٩٧	٢٠٤٦	الأصول الأجنبية
١٢٢	١٤٠	١٣٢	١٩	١٠٥	٧٢	الخصوم الأجنبية
١٠٤٨٦٩-	٩٦٠٥٧-	٨٧٦٧٩-	٧٥٦٠٤-	٦١٤٩٠-	٤٠٩٤٨-	صافي الأصول المحلية
٩٣٩٧٦-	٨١١٥٢-	٦٩٣٢٨-	٥٨٤١٤-	٤٧١٧٨-	٢٦٦١١-	الائتمان المحلي
١١٠٦٨٧-	٩٥٦١٠-	٨٢٠٤٤-	٦٩٧١٩-	٥٧٠٤٨-	٣٥٤٥٩-	صافي الاستحقاقات على الحكومة
١٩٠	١٦٤	١٤١	٢٣٩٩	١٧٩٥	٦٤	استحقاقات المصرف المركزي
٩٧٩٥٠	٨٤٦٠٨	٧٢٦٠٣	٦٧٢٥٧	٥٥٠٤٣	٣٣٠٣٨	ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي
٢٣٥	٢٠٣	١٧٤	٣٢٨	٣٧٣	٣٧٣	استحقاقات المصارف التجارية
١٣١٦٢	١١٣٦٩	٩٧٥٦	٥١٨٩	٤١٧٤	٢٨٥٨	ودائع الحكومة لدى المصارف التجارية
١٦٧١١	١٤٤٥٨	١٢٧١٦	١١٣٠٥	٩٨٧١	٨٨٤٨	الاستحقاقات على باقي الاقتصاد
٥٧٤٦	٥٣٢٠	٤٩٧٢	٦٠١٩	٥١٢٨	٤٢٧١	الاستحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
١٠٩٦٦	٩١٣٨	٧٧٤٤	٥٢٨٦	٤٧٤٢	٤٥٧٦	استحقاقات على القطاع الخاص
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	استحقاقات على مؤسسات الإقراض المتخصصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	استحقاقات على المؤسسات المالية غير المصرفية
١٠٨٩٣-	١٤٩٠٥-	١٨٣٥١-	١٧١٩٠-	١٤٣١٢-	١٤٣٣٧-	بنود أخرى (صاف)
٤٩٩٧٦	٤٢٣٥٣	٣٧١٥١	٢٥١٤٠	١٧٩٤٣	١٥٤٧٥	النقود بمعناها الواسع
٣٥٣٨٧	٣٠٠٩٣	٢٦٥٧٣	١٨٣٨٧	١٣٧٢٥	١٢٠٧٧	النقود
٧٨٤٤	٦٦٧٠	٥٦٠٨	٤٥٨١	٣٩٣٣	٣٣٠٩	النقود المتداولة
٢٧٥٤٣	٢٣٤٢٢	٢٠٩٦٥	١٣٨٠٦	٩٧٩٢	٨٧٦٩	الودائع تحت الطلب
١٤٥٨٩	١٢٢٦٠	١٠٥٧٨	٦٧٥٣	٤٢١٩	٣٣٩٧	شبه النقود
(التغير %)						
١٨,٠	١٤,٠	٤٧,٨	٤٠,١	١٦,٠	١٠,٦	النقود بمعناها الواسع
١٧,٦	١٣,٢	٤٤,٥	٣٤,٠	١٣,٦	١٤,٦	النقود
١٩,٠	١٥,٩	٥٦,٧	٦٠,١	٢٤,٢	١,٧-	شبه النقود
١٥,٨-	١٦,٥-	١٧,٧-	٢٢,٢-	٦٠,٩-	٩٧,٣-	صافي الاستحقاقات على الحكومة
١٥,٦	١٣,٧	١٢,٥	١٤,٥	١١,٦	٧,٧	استحقاقات على الاقتصاد
(التغير % عن رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)						
٣٨,٨	٣٦,٦	٩٥,٨	١١٨,٨	١٤٨,٧	١٥٨,٦	صافي الأصول الأجنبية
٣٠,٣-	٣١,٨-	٤٣,٤-	٦٢,٦-	١٣٢,٩-	١٢٠,٤-	الائتمان المحلي
٣٥,٦-	٣٦,٥-	٤٩,٠-	٧٠,٦-	١٣٩,٥-	١٢٥,٠-	صافي الاستحقاقات على الحكومة
٥,٣	٤,٧	٥,٦	٨,٠	٦,٦	٤,٥	استحقاقات على الاقتصاد

المصادر: مصرف ليبيا المركزي؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤- ليبيا: ميزان المدفوعات، ٢٠٠٥-٢٠١٠
(بملايين الدولارات الأمريكية)

متوقعة		أولية				
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٧٢١٩	١٠٠٣٧	٣٦٦٠١	٢٩١٤٤	٢٥١٧٩	١٧١١٩	الحساب الجاري
٢٣,٥	١٦,٨	٤٠,٧	٤٠,٧	٤٤,٦	٣٨,٩	% من إجمالي الناتج المحلي
١٩٦٢٤	١١٧٨٣	٣٧٧١٨	٢٧٦١٨	٢٤٢٣٠	١٨٣٥٩	السلع والخدمات
٢٢٥٧١	١٤٥١٢	٤٠٢٩٢	٢٩٢٦٩	٢٦١٢٥	٢٠١٧٥	السلع
٤٧٣٦٥	٣٧٤٦٩	٦١٩٥٠	٤٦٩٧٠	٣٩١٨٧	٣١٣٥٨	الصادرات (فوب)
٤٥٩٩٩	٣٦١٦٨	٦٠٧١١	٤٥٨٠١	٣٨٢٠٧	٣٠٤٥٨	قطاع الهيدروكربونات
١٣٦٦	١٣٠١	١٢٣٩	١١٦٩	٩٨٠	٩٠٠	صادرات أخرى
٢٤٧٩٤-	٢٢٩٥٧-	٢١٦٥٨-	١٧٧٠١-	١٣٠٦٢-	١١١٨٣-	الواردات (فوب)
٢٩٤٧-	٢٧٢٨-	٢٥٧٤-	١٦٥٠-	١٨٩٥-	١٨١٦-	الخدمات
١٣٣٩	١٢٤٠	١١٧٠	١٠٦٤	٩٦٧	٥٣٤	متحصلات
٤٢٨٦-	٣٩٦٩-	٣٧٤٤-	٢٧١٤-	٢٨٦٢-	٢٣٥٠-	مدفوعات
٨٦٥-	٣٧٥-	٣٦٥	٢٢٦٧	١٠٧٥	٢٨١-	الدخل
٤٦٢٨-	٣٨٤٠-	٣٣٦٨-	٢٣٢٦-	٢٢٧٨-	١٨٣٤-	دخل الاستثمار المباشر
٣٧٦٣	٣٤٦٥	٣٧٣٣	٤٥٩٣	٣٣٥٣	١٥٥٣	دخل استثمارات أخرى
١٥٤٠-	١٣٧١-	١٤٨٢-	٧٤١-	١٢٦-	٩٥٩-	التحويلات الجارية
٨٣-	٧٩-	٧٥-	٥٤٤	٩٢٦	١١٢-	الحكومة العامة /
١٤٥٧-	١٢٩٣-	١٤٠٧-	١٢٨٥-	١٠٥٢-	٨٤٧-	القطاع الخاص
٣٠٣-	٢٣٨-	٤٠٠-	٣٧٠-	٢٢٠-	٢٥٩-	القطاع النفطي
١١٥٤-	١٠٥٤-	١٠٠٧-	٩٥٧-	٨٣٢-	٥٨٨-	تحويلات العاملين إلى الخارج
٥١٢٨-	٤٧٣٦-	٢١٠٣٩-	٩٥٥٤-	٤٩٩٢-	٢١	الحساب الرأسمالي والمالي
١٤٧٢	١٢٦٤	١٧٧٧-	٧٥٦	١٤٧٩	١٤٤٨	الاستثمار المباشر
٤٤٠٠-	٤٠٠٠-	١٠٩٦٤-	١٤٤٠-	١٩٦٠-	٣٩٣-	استثمارات الحافطة
٢٢٠٠-	٢٠٠٠-	٨٢٩٨-	٨٨٧٠-	٤٥١١-	١٠٣٤-	استثمارات أخرى
صفر	صفر	١٢٦٩	٥٩٦	٣٤٨-	٣٣٧٧-	الخطأ والسهو
١٢٠٩٠	٥٣٠١	١٦٨٣١	٢٠١٨٧	١٩٨٣٩	١٣٧٦٤	الرصيد الكلي
١٦,٥	٨,٩	١٨,٧	٢٨,٢	٣٥,١	٣١,٣	% من إجمالي الناتج المحلي
١٦٦,١	١٤٧,٤	١٣٦,١	٩٨,٣	٧٤,٨	٥٤,٣	بنود للتذكرة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٥١,٦	٤٥,٠	٣٩,٠	١٨,٠	١٤,٧	١٤,٠	مجموع الأصول الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية + استثمارات الهيئة الليبية للاستثمار)
١١٤,٥	١٠٢,٤	٩٧,١	٨٠,٣	٦٠,١	٤٠,٣	استثمارات الهيئة الليبية للاستثمار (غير المدرجة في صافي الأصول الأجنبية)
٥٦,٩	٤٩,١	٤٧,٧	٣١,٨	٧,٤	١,٩	صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٥٧,٦	٥٣,٤	٤٩,٤	٤٨,٥	٥٢,٧	٣٨,٤	ودائع للهيئة الليبية للاستثمار/صندوق الاحتياطي النفطي والحكومة لدى مصرف ليبيا المركزي
٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٩	٣١,٠	٢٨,٩	صافي الاحتياطيات الدولية
٦,٠	٥,٠	٦,٠	١٩,٣	٨,٩	٢,٦	بما يعادل شهورا من الواردات في السنة التالية
٨,٠	٦,٠	٢٩,١	٢٢,٣	١١,٦	٣٦,٤	الصادرات من غير الهيدروكربونات (النمو %)
						الواردات (النمو %)

المصادر: مصرف ليبيا المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥- ليبيا: سيناريو توضيحي متوسط الأجل، ٢٠٠٥-٢٠١٤

متوقعة		أولية								
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
٧,١	٧,٣	٧,٦	٦,٢	٥,٤	٢,١	٣,٨	٦,٠	٥,٩	٩,٩	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٠	٧,٠	٦,٠	٨,٠	٩,٩	٧,٩	١٣,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات (%)
٢,٤٠	٢,٢٥	٢,١٠	١,٩٥	١,٨٥	١,٧٨	١,٨١	١,٨١	١,٧٦	١,٦٩	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
٨٢,٥	٨١,٣	٨٠,٠	٧٨,٠	٧٤,٥	٦٠,٥	٩٧,٠	٧١,١	٦٤,٣	٥٣,٤	سعر النفط حسب تصورات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي للبرميل)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٤,٥	٥,٠	١,٠٤	٦,٢	١,٤	٢,٩	مؤشر أسعار المستهلكين (التغير %؛ متوسط)
٦٥,٩	٦٥,٤	٦٥,٤	٦٥,٦	٦٤,٩	٦٦,٥	٦٤,٠	٦٠,٨	٦٢,٤	٦٢,٩	مجموع الإيرادات، منه:
٥٣,٧	٥٣,٥	٥٣,٤	٥٣,٣	٥٢,٩	٥٣,٣	٥٧,٤	٥٤,٥	٥٧,٥	٥٨,٥	إيرادات الهيدروكربونات
١٢,٣	١١,٩	١٢,٠	١٢,٣	١١,٩	١٣,٢	٦,٦	٦,٣	٤,٩	٤,٥	إيرادات غير الهيدروكربونات
٤٥,٧	٤٦,١	٤٦,٧	٤٧,٩	٤٩,١	٥٥,٩	٣٩,٣	٣٥,٣	٣١,٠	٣٣,٥	مجموع الإنفاق
٢٤,٥	٢٤,٦	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٨,٢	١٥,٤	١٤,١	١٣,٤	١٣,٩	الجاري
٢١,٢	٢١,٥	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٣,٨	٢٧,٧	٢٣,٩	٢١,١	١٧,٦	١٩,٧	الرأسمالي
٢٠,٢	١٩,٣	١٨,٧	١٧,٧	١٥,٨	١٠,٦	٢٤,٦	٢٥,٥	٣١,٤	٢٩,٤	رصيد الموازنة الكلي
٣٣,٥-	٣٤,٢-	٣٤,٦-	٣٥,٦-	٣٧,٢-	٤٢,٦-	٣٢,٧-	٢٩,٠-	٢٦,٢-	٢٩,١-	رصيد غير الهيدروكربونات (العجز -)
٤٠,٢	٤٠,٤	٤٠,٦	٤٠,٩	٤٢,٠	٤٦,١	٣٠,٢	٣٧,٠	٣٤,٥	٣١,٤	الاستهلاك ١/
٢٦,٨	٢٦,٨	٢٦,٩	٢٧,١	٢٧,٩	٣٠,٤	٢٠,٩	٢٥,٢	٢٤,٠	٢٠,٤	الخاص
١٣,٥	١٣,٦	١٣,٨	١٣,٨	١٤,١	١٥,٨	٩,٣	١١,٧	١٠,٥	١١,١	العام
٣٢,٥	٣١,٧	٣١,٢	٣١,٢	٣١,٢	٣٤,٢	٢٧,٩	٢٥,٠	٢٠,٧	٢٤,٠	إجمالي الاستثمار المحلي
١٣,٠	١٢,٠	١١,٠	١٠,٠	٩,٣	٨,٧	٥,٩	٥,٢	٤,٠	٤,٦	الخاص
١٩,٥	١٩,٧	٢٠,٢	٢١,١	٢١,٩	٢٥,٥	٢٢,٠	١٩,٨	١٦,٧	١٩,٤	العام
٥٩,٧	٥٨,٨	٥٨,٦	٥٧,٢	٥٤,٧	٥٠,٩	٦٨,٦	٦٥,٦	٦٥,٣	٦٢,٩	إجمالي المدخرات ١/
١٨,٢	١٨,١	١٧,٨	١٦,٥	١٥,١	١٢,٦	٢٠,٠	١٨,٥	١٨,١	١٦,٧	الخاص
٤١,٤	٤٠,٨	٤٠,٧	٤٠,٧	٣٩,٦	٣٨,٣	٤٨,٥	٤٦,٦	٤٩,٠	٤٩,١	العام
٢٧,٢	٢٧,١	٢٧,٤	٢٦,٠	٢٣,٥	١٦,٨	٤٠,٧	٤٠,٧	٤٤,٦	٣٨,٩	فجوة الادخار/الاستثمار
٣٩١٣	٣٧٦٩	٣٦١٥	٣٤٥٣	٣٤٠١	٣٢٢٢	٣٤٦٢	٣٦١٨	٣٠٨٢	٢٢٢١	الاستهلاك الخاص الحقيقي للفرد (بالدنانير الليبية)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ جاء الانتقال في توزيع الاستهلاك (والمدخرات) بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠٠٨ انعكاسا في معظمه للتحويلات المؤداة وفق برنامج توزيع الثروة.

الجدول ٦- ليبيا: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨ / ١

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
المجموعة الأساسية:				
١٦,٢	١٧,٦	١٧,٢	١٩,١	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجّحة بالمخاطر
٤٠,٥	٥٠,٢	٥٧,٣	٧٦,٢	نسبة القروض المتعثرة مخصوما منها المخصصات إلى رأس المال
٢٠,٢	٢٤,٩	٢٥,٤	٣٢,٠	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
١,٣	١,٢	١,٢	١,٠	العائد على الأصول
٣٢,٩	٢٦,٦	٢٢,٢	١٨,٦	العائد على حقوق الملكية
٧٣,٤	٦٧,٩	٥٧,٩	٥٦,٨	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
١٢٤,٠	١١٧,٢	١٠٤,٣	١٠٧,٦	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
١٦٤,٨	١٢٧,٦	١٧٥,٠	١٧٠,٩	صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال
المجموعة المحبذة:				
٣,٨	٤,٤	٥,٨	٦,٠	نسبة رأس المال إلى الأصول
٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٣	نسبة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

١/ من الضروري توخي الحذر عند تفسير مؤشرات السلامة المالية، وذلك بسبب جوانب القصور المتبقية في تطبيق البنوك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتمثل هذه الأرقام بيانات أكبر خمسة مصارف تمثل ٩٥% من مجموع أصول المصارف التجارية في عام ٢٠٠٨.

صندوق النقد الدولي

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩

مرفق المعلومات

2009 Article IV Consultation

Informational Annex

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

٢٠ يوليو ٢٠٠٩

الصفحة

المحتويات

٢

أولا - العلاقات مع الصندوق

٦

ثانيا - العلاقات بين ليبيا ومجموعة البنك الدولي

٨

ثالثا - قضايا إحصائية

المرفق الأول - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٠٩)

أولا - حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ١٧ سبتمبر ١٩٥٨؛ وقبلت التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

ثانيا - حساب الموارد العامة:	بملايين حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	١١٢٣,٧٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٧٢٨,١٨	٦٤,٨٠
وضع الاحتياطي في الصندوق	٣٩٥,٥٣	٣٥,٢٠
ثالثا - إدارة حقوق السحب الخاصة:	بملايين حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٥٨,٧٧	١٠٠,٠٠
الحيازات	٥٨٨,١١	١٠٠٠,٦٨

رابعا - عمليات الشراء والقروض المستحقة: لا يوجد

خامسا - آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

سادسا - الالتزامات المتوقعة تجاه الصندوق: لا يوجد

سابعا - ترتيب سعر الصرف:

اعتمدت السلطات في الأول من يناير ٢٠٠٢ نظاما لربط العملة الوطنية ربطا ثابتا تقليديا بحقوق السحب الخاصة بسعر ٠,٦٠٨ وحدة لكل دينار ليبي. وفي يونيو ٢٠٠٣، تم تخفيض سعر الدينار بنسبة ١٥% حتى أصبح يعادل ٠,٥١٧٥ وحدة حقوق سحب خاصة. وفي الفترة من ١٤ فبراير ١٩٩٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، تم تطبيق نظام لسعر الصرف المزدوج يتألف من سعر صرف "رسمي" مربوط بوحدات حقوق سحب خاصة وسعر صرف "خاص" مربوط بالدولار الأمريكي.

ثامنا - نظام الصرف:

في يونيو ٢٠٠٣، ألغت السلطات القيود المنشئة لممارسات أسعار الصرف المتعددة. وفي نفس التاريخ أيضا، قَبِلَت الجماهيرية الالتزامات المنصوص عليها في الأقسام ٢(أ) و ٣ و ٤ من المادة الثامنة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

تاسعا - مشاورات المادة الرابعة:

تُعَدُّ مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا على أساس دورة زمنية مدتها ١٢ شهرا. وقد ناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٨ آخر تقرير لخبراء الصندوق حول هذه المشاورات (الوثيقة SM/08/302).

عاشرا - المساعدة الفنية:

١- أغسطس ٢٠٠١: بعثة إدارة شؤون النقد والصرف المعنية بالعمليات النقدية والرقابة المصرفية ونظام المدفوعات.

٢- ديسمبر ٢٠٠٣: دورة تدريبية لمدة أسبوعين عن البرمجة المالية (معهد صندوق النقد الدولي وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

٣- فبراير ٢٠٠٤: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بتعزيز السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات.

٤- مايو ٢٠٠٤: بعثة إدارة النظم النقدية والمالية المعنية بعمليات السياسة النقدية واستحداث الأدوات والأسواق المالية.

٥- يونيو ٢٠٠٥: بعثة إدارة النظم النقدية والمالية المعنية بإصلاح القطاع المالي بما في ذلك إعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

٦- يونيو ٢٠٠٥: بعثة إدارة الإحصاءات متعددة القطاعات المعنية بإحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات الحسابات القومية (الجزء الأول).

- ٧- يوليو ٢٠٠٥: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بإصلاح مصلحتي الضرائب والجمارك.
- ٨- أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٥: بعثة إدارة الإحصاءات متعددة القطاعات المعنية بالإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات (الجزء الثاني).
- ٩- بعثات معنية بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في مايو ويوليو وأغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥).
- ١٠- إبريل ٢٠٠٦: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بإصلاح الإدارة المالية العامة.
- ١١- يونيو ٢٠٠٦: تعيين مستشار مقيم لشؤون الحسابات القومية في مهمة طويلة الأجل.
- ١٢- بعثتان معنيتان بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في مايو وأغسطس ٢٠٠٦).
- ١٣- بعثتان للمتابعة معنيتان بإصلاح الإدارة الضريبية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (في أغسطس وديسمبر ٢٠٠٦).
- ١٤- أكتوبر/نوفمبر ٢٠٠٦: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الشؤون القانونية لاستكمال المراجعة الاعتيادية لنظام الصرف الأجنبي وفقا للمادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.
- ١٥- فبراير ٢٠٠٧: بعثة للمتابعة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.
- ١٦- فبراير/مارس ٢٠٠٧: بعثة تمهيدية معنية بتحديث وإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية.

- ١٧- مارس ٢٠٠٧: بعثتان من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط معنيتان بمراجعة إحصاءات مؤشر أسعار المستهلكين وإنشاء إحصاءات أسعار المنتجين، على التوالي.
- ١٨- يوليو ٢٠٠٧: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بإدارة الأصول والاحتياطيات السيادية وعمليات السياسة النقدية وعمليات المحاسبة والتدقيق بالبنك المركزي.
- ١٩- نوفمبر ٢٠٠٧: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بتحديث وإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي.
- ٢٠- يناير/فبراير ٢٠٠٨: بعثة للمتابعة معنية بإحصاءات ميزان المدفوعات من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.
- ٢١- فبراير/مارس ٢٠٠٨: بعثة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية معنية بالعمليات النقدية.
- ٢٢- نوفمبر ٢٠٠٧-إبريل ٢٠٠٨: ثلاث بعثات معنية بالرقابة المصرفية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.
- ٢٣- أكتوبر ٢٠٠٨: بعثة متعددة الموضوعات معنية بتحديث المصرف المركزي من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية.
- ٢٤- مارس/إبريل ٢٠٠٩: بعثة معنية بتحديث مصرف ليبيا المركزي من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية.

الملحق الثاني: العلاقات بين ليبيا ومجموعة البنك الدولي

أعدّه خبراء البنك الدولي

(حسب الوضع في ١٠ يوليو ٢٠٠٩)

١- أصبحت ليبيا عضواً في مجموعة البنك الدولي عام ١٩٥٨، حيث انضمت إلى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في سبتمبر ١٩٥٨، وإلى المؤسسة الدولية للتنمية في أغسطس ١٩٦١، وإلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إبريل ١٩٩٣. ولم تقدم مجموعة البنك الدولي أي قروض لليبيا حتى اليوم، إذ أن تطوير الأصول البترولية الليبية منذ عام ١٩٦٠ وضع ليبيا في مصاف البلدان المنتجة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية، وأتاح لها الموارد اللازمة لإنشاء بنية تحتية واسعة النطاق وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

٢- في عام ٢٠٠٧ وقع البنك الدولي اتفاقية للتعاون الفني مع حكومة ليبيا، بميزانية إجمالية مشتركة قدرها مليون دولار أمريكي. وتتص الاتفاقية على تمويل برنامج استشاري اقتصادي مشترك يوجّه لدعم عملية الإصلاح في ليبيا وتعزيز تقدمها، على أن يغطي الفترة من أول يوليو ٢٠٠٧ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨. وبدأت أنشطة البرنامج في مجالات تقييم مناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال والبيئة القانونية، وتوفير الدعم اللازم لتطوير مشروع ليبيا ٢٠٢٥. كذلك بدأ العمل في مراجعة الإنفاق العام في أغسطس ٢٠٠٧، حيث تمت البعثة الأساسية في نوفمبر ٢٠٠٧، وتم استكمال المسودة الأولى للوثيقة في أكتوبر ٢٠٠٨. وفي ديسمبر ٢٠٠٨ عقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى حضرها جميع أمناء اللجان الشعبية الاقتصادية والاجتماعية. وعقب تقديم تعليقات خطية من كل اللجان الشعبية العامة والمؤسسات، قُدِّمت النسخة النهائية من مراجعة الإنفاق العام إلى السلطات في إبريل ٢٠٠٩ لاعتمادها في صيغتها النهائية. ويقدم خبراء صندوق النقد الدولي مساهمات متعددة تُثري محتوى المراجعة. وقد شارك خبراء الصندوق مشاركة فعالة أيضاً في حلقة النقاش رفيعة المستوى التي انعقدت في ديسمبر ٢٠٠٨.

٣- عُقدت حلقتان تطبيقيتان رفيعتان المستوى في عام ٢٠٠٨، تناولت الأولى وضع "ليبيا في طور التحول" وتضمنت تغطية للاستراتيجية الاقتصادية وإدارة الإيرادات النفطية والتحويلات الاجتماعية، بينما عُيّنت الثانية بمناقشة "قضايا في تطوير القطاع الخاص" وحظيت بمشاركة فعالة من القطاع الخاص.

٤- أوفد البنك الدولي بعثة في مارس ٢٠٠٨ لتقديم مدير إدارة المغرب العربي الجديد إلى السلطات الليبية، ومناقشة برنامج العمل المقترح معها. وقد أعلنت السلطات الليبية رغبتها في مواصلة تنفيذ في عدد كبير من

التوصيات المستمدة من مراجعة الإنفاق العام، ولكنها أشارت إلى أن المراجعة ينبغي أن تنتظر بعين الاعتبار إلى آخر التطورات (قرار العقيد القذافي بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٨ بإعادة تشكيل الحكومة).

٥- يجري تنفيذ عدة أنشطة في العام المالي ٢٠٠٩ تشمل : أ) استكمال مراجعة الإنفاق العام؛ ب) دعم المساعدة الفنية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومراجعة اللوائح التنظيمية للأعمال، وإعداد تقييم للمناخ الاستثماري؛ ج) مراجعة وتحديث مذكرة التفاهم ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بحيث تغطي المذكرة الجديدة الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١؛ د) العمل في مجال جديد من مجالات تقديم المساعدة الفنية المتعلقة ببناء القدرات وإجراء المسوح.

الملحق الثالث - ليبيا: قضايا إحصائية

حسب الوضع في ١٠ يوليو ٢٠٠٩

أولا- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام: تشوب قاعدة البيانات الليبية بعض العيوب، ولكنها كافية لأغراض الرقابة بوجه عام. ولا تزال هناك مواطن ضعف في المجالات التالية: (١) الإجراءات المتعلقة بالمفاهيم وإعداد البيانات والتي يستند إليها جمع الإحصاءات في القطاعات المختلفة؛ (٢) جوانب قصور في تغطية البيانات ودوريتها وحداتها؛ (٣) عدم اتساق البيانات بين مختلف القطاعات؛ (٤) عدم وجود نظام لتسجيل البيانات، باستثناء البيانات النقدية، من أجل تيسير عملية تحديث قاعدة البيانات التشغيلية لدى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الفترات التي تتخلل البعثات. وتتفاقم هذه القضايا في وجود أوجه ضعف مؤسسية، وعدم كفاية التعاون بين الجهات المعنية، وكثرة الجهات ذات المسؤوليات غير الواضحة والمتداخلة في معظم الأحيان، وعدم وضوح خطوط المسؤولية الفاصلة بينها.

وفي عام ٢٠٠٥ قامت بعثة متعددة القطاعات بدراسة الإجراءات المتعلقة بالمفاهيم وإعداد البيانات لأغراض الحسابات القومية ومؤشرات الأسعار والتجارة الخارجية والنقود والأعمال المصرفية وإحصاءات مالية الحكومة. وخرجت البعثة بتوصيات لإدخال التحسينات على هذه النظم وحثت ليبيا على الانضمام إلى "النظام العام لنشر البيانات". ويمكن أن تستفيد ليبيا من المشاركة في هذا النظام باعتباره إطارا لتحسين إحصاءاتها الاقتصادية الكلية والتنسيق بين المؤسسات المكلفة بإعدادها.

الحسابات القومية: أحرز بعض التقدم في إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠٠٤ استنادا إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. غير أن ما يعرقل عملية الإعداد هو ارتفاع معدل دوران الموظفين والفترات الطويلة التي يستغرقها الحصول على المعلومات الأساسية من المصادر المختلفة، لا سيما من الهيئات الحكومية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، أصبح كثير من المسوح قديما بحيث تنتفي الفائدة المرجوة منه. فالبيانات السنوية حتى عام ٢٠٠٢ تم إبلاغها إلى إدارة الإحصاءات في عام ٢٠٠٤، ونشرت في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية". غير أن التقديرات الواردة فيها لا تتسق اتساقا كاملا مع مجموعات البيانات الأخرى. وقد تم الانتهاء من إجراء مسح جديد لقطاع الأسر في عام ٢٠٠٣.

ولتحسين إحصاءات الحسابات القومية، انتهت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ إلى عدة توصيات تضمنت ما يلي: (١) إنشاء جهاز إحصائي قومي لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية وتنسيق برنامج العمل الإحصائي القومي؛ (٢) إنشاء مجلس إحصائي قومي يكون بمثابة لجنة للتنسيق بين الهيئات المعنية تتمتع بصلاحيات قانونية للإشراف على إعداد إحصاءات الحسابات القومية؛ (٣) نقل مسؤولية الحسابات القومية من مجلس التخطيط الوطني إلى الإدارة العامة للإحصاء والتعداد التابعة للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق واستحداث عدد إضافي من الوظائف الدائمة يتراوح بين ٦ و ١٠ وظائف؛ (٤) تحديد أولويات تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتحديد البيانات اللازمة لذلك؛ (٥) تحسين الاستبيانات المستخدمة في مسح التشييد والصناعة التحويلية؛ (٦) إجراء مسح منتظمة لأنشطة الخدمات الرئيسية، والنتاج الزراعي، وأنشطة التشييد في القطاعين العام والخاص؛ (٧) تحسين التقديرات المتعلقة بشركات النقل، والتخزين، والاتصالات.

وقد عينت إدارة الإحصاءات مستشارا مقيما لشؤون إحصاءات الحسابات القومية للمساعدة في تنفيذ توصيات الإدارة على وجه الخصوص، وتحسين الحسابات القومية بشكل عام. وقد بدأت مهمة المستشار في يونيو ٢٠٠٦ واستغرقت عاما واحدا وتم تجديدها لعام آخر بناء على طلب السلطات. وقد ركز المستشار على تحديد مصادر جديدة للبيانات ووضع نظام لجمع البيانات اللازمة، كما قام بتنسيق العمل على تشكيل عدة لجان فنية لضمان اتساق البيانات المستمدة من معدي الحسابات القومية مع البيانات التي تعدها الهيئات الأخرى. وقد أنهى المستشار عمله في يونيو ٢٠٠٨ وقامت السلطات بإنتاج إحصاءات حسابات قومية معدلة.

إحصاءات الأسعار: يستند مؤشر أسعار المستهلكين إلى أوزان ترجيحية مشتقة من مسح ميزانية قطاع الأسر للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، ولا يغطي إلا طرابلس، وتستخدم فيه ١٩٩٩ كسنة مرجعية، وتعد بياناته اعتبارا من عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٧ تم إعداد مؤشر جديد يستند إلى مسح ميزانية قطاع الأسر للعام ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع على كلا المؤشرين بعد شهر واحد من مشاهدة البيانات وهما منشوران في موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة الإنترنت. ويتم حاليا إجراء مسح جديد لنفقات الأسر بين نوفمبر ٢٠٠٧ وأكتوبر ٢٠٠٨. وسوف تُستخدم بيانات الإنفاق لتحديث مؤشر أسعار المستهلكين وتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية بحيث يشمل ثماني مناطق حضرية وريفية. ويستند المؤشر الرسمي حاليا إلى مسح قطاع الأسر لعام ٢٠٠٣. ومن المقرر نشر المؤشر في يناير ٢٠١٠ بعد تحديثه وتوسيع تغطيته بحيث يتضمن أوزانا ترجيحية مشتقة من مسح ميزانية قطاع الأسر لعام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، يجري العمل على إنشاء مؤشر لأسعار المنتجين بالتعاون مع إدارة الإحصاءات بالصندوق ويتوقع نشره في عام ٢٠١٠.

إحصاءات مالية الحكومة: لا يزال نظام معلومات المالية العامة في ليبيا مشتتاً ولا يتوافق مع المعايير الدولية، نظراً لتصميمه الذي يخدم أغراض إبلاغ البيانات الإدارية بموجب قانون مالية الحكومة وليس لتوفير معلومات إحصائية حديثة لأغراض التخطيط والتحليل الاقتصاديين.

ولتحسين بيانات المالية العامة، خلصت بعثة إدارة الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ إلى التوصيات التالية: (١) اعتماد نظام مركزي يعهد إلى أمانة المالية بإدارة جميع حسابات موازنة الحكومة المركزية؛ (٢) توسيع النطاق الذي تغطيه حسابات الحكومة المركزية بتضمين العمليات خارج الموازنة وعمليات الحكومات المحلية؛ (٣) إعداد بيانات وصفية لإحصاءات مالية الحكومة تتعلق بالمفاهيم ونطاق التغطية والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، بغية نشرها في الموقع الإلكتروني المخصص للنظام العام لنشر البيانات؛ (٤) اعتماد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي ليكون إطاراً منهجياً مترابطاً لإنتاج ونشر بيانات المالية العامة الشهرية وربع السنوية والسنوية. ومن شأن ذلك أن يشجع على قيد جميع الأصول والخصوم على أساس الاستحقاق وبقيم السوق. ولتحقيق هذه الغاية، قامت إدارة الإحصاءات بتدريب اثنين من موظفي مصرف ليبيا المركزي، أحدهما في عام ٢٠٠٧ والآخر في عام ٢٠٠٨.

الإحصاءات النقدية: لا تزال بعض جوانب القصور المنهجية تشوب البيانات النقدية المقدمة لإدراجها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بالرغم من التحسن الكبير في درجة حدتها ومستوى جودتها. ولتحسين الإحصاءات النقدية والمالية، خلصت بعثتنا إدارة الإحصاءات لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ إلى التوصيات التالية:

(١) تعديل تصنيف المصرف الليبي الخارجي كمؤسسة مالية مقيمة وإدراجه تحت شركات الإيداع الأخرى، وتضمينه في التغطية المؤسسية للمسح النقدي؛ (٢) اعتماد طريقة تقييم الأدوات المالية على أساس أسعار السوق والأخذ بإجراءات المحاسبة على أساس الاستحقاق لإضافة الفوائد المستحقة إلى القيمة القائمة للأداة؛ (٣) إعادة تقييم حيازات مصرف ليبيا المركزي من الذهب النقدي حسب أسعار سوق الذهب في نهاية الفترة؛ (٤) تحديد كل الحسابات ذات الصلة بصندوق النقد الدولي في الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي، مع الاسترشاد في ذلك بتوجيهات إدارة المالية بصندوق النقد الدولي؛ (٥) تعديل تصنيف مؤسسات الإقراض المتخصصة عندما تبدأ في إصدار خصوم إيداعية، وذلك بإدراجها ضمن شركات الإيداع الأخرى وإدخالها في التغطية المؤسسية للمسح النقدي؛ (٦) تعديل/إعداد نماذج تستخدمها المصارف في إبلاغ البيانات بحيث تحتوي على تقسيمات كافية للمراكز حسب العملة المقوم بها والأداة المالية والإقامة والقطاع الاقتصادي

للمطرف المقابل، على أن تتوافق مع هيكل استمارات الإبلاغ الموحدة. وفي ضوء هذه التوصيات، يعمل المصرف المركزي حالياً على تحسين تصنيف البيانات الواردة في المسح النقدي وتعديله.

بيانات ميزان المدفوعات: تقوم ليبيا منذ عام ٢٠٠٠ بإبلاغ إدارة الإحصاءات على نحو منتظم بالبيانات السنوية لميزان المدفوعات على النسق المعتمد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وقد تم تعيين مستشار إحصائي إقليمي في مهمة طويلة الأجل كجزء من برنامج عمل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط من أجل المساهمة في تعزيز إحصاءات القطاع الخارجي وتقديم المساعدة سواء بصورة مباشرة أو من خلال دعم الخبراء المنتدبين من خارج الصندوق في مهام قصيرة الأجل. والهدف الرئيسي من ذلك هو إنشاء برنامج لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ربع السنوية وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي مع نهاية عام ٢٠٠٩.

وقد تبين للبعثة التي زارت طرابلس في عام ٢٠٠٨ من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط أن معظم هذه التوصيات لم يطبق بعد، كما لم تنفذ بعد معظم مسوح القطاع غير المصرفي والتوصية الخاصة بتشكيل اللجنة المشتركة بين الهيئات الحكومية والمعنية بإحصاءات التجارة الخارجية. ومن التوصيات بالغة الأهمية التي تتطلب إجراء حاسماً ضرورة قيام المؤسسة الوطنية للنفط بتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن معاملاتها في الصادرات والواردات، وضرورة قيام مصلحة الجمارك بمعالجة قضايا قيد البيانات في استمارات الإقرارات الجمركية. ومع إقرار البعثة بأهمية استحداث أحكام في قانون المصارف تلزم جميع القطاعات المقيمة بإبلاغ البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وأخرى تنص على زيادة الموارد البشرية المطلوبة لإعداد ميزان المدفوعات، فقد لاحظت البعثة أن الموظفين الحاليين يمتلكون المهارات الأساسية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه معها.

ولمزيد من التحسين في إحصاءات ميزان المدفوعات، خلصت بعثة المستشار الإحصائي الإقليمي لعام ٢٠٠٩ إلى التوصيات التالية: (١) مواصلة زيادة الموارد؛ (٢) إرساء مبدأ عقد اجتماعات منتظمة للتنسيق بين مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للمعلومات ومصلحة الجمارك لضمان اتساق بيانات التجارة الخارجية بين جميع الجهات المعنية؛ (٣) التأكد من قيد معاملات المصرف المركزي والمعاملات التي تجرى نيابة عن الحكومة في كشف ميزان المدفوعات على أساس البيانات المصدرية بدلاً من التقديرات التي توضع حسب الحاجة والمستخدمة في الوقت الراهن؛ (٤) تطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً في تحديد وضع المصرف الليبي الخارجي من حيث الإقامة. وإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة بيانات ميزان المدفوعات عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وإجراء تعديلات حيثما كان ضرورياً. وقد أثنت البعثة على السلطات لاهتمامها بالمشاركة في

المسح المنسق للاستثمار المباشر، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء تأخر بيانات التجارة الخارجية وحل اللجنة المعنية بمراجعة إحصاءات التجارة الخارجية التي شكَّلتها أمين اللجنة الشعبية العامة.

وضع الاستثمار الدولي: يمكن الاطلاع على بيانات الاحتياطات الرسمية في الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي وفي الميزانية العمومية للهيئة الليبية للاستثمار. إلا أن بيانات الدين والإفراض الخارجي الحكومي غير مكتملة ولا تتوافر بيانات موثوقة كافية عن المركز الخارجي الصافي لقطاعي الشركات والأسر مما يعرقل إعداد إحصاءات شاملة عن وضع الاستثمار الدولي. وتعمل الحكومة حالياً على تعزيز قدراتها للتغلب على هذه العيوب.

ثانياً - معايير البيانات وجودتها

لا يتوافر تقرير عن مراعاة المعايير والمواثيق المعنية بالبيانات.	ليبيا ليست من الأعضاء المشاركين في النظام العام لنشر البيانات.
---	--

ليبيا: جدول بالموشرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في ٩ يوليو ٢٠٠٩)

معدل تواتر النشر ^١	معدل تواتر الإبلاغ ^٢	معدل تواتر البيانات ^٣	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	إبريل ٢٠٠٩	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^٤
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	أسعار الفائدة ^٥
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	مؤشر أسعار المستهلكين
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٨	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٦ - الحكومة العامة ^٧
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٨	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٦ - الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٨	أرصدة الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٨
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	٢٠٠٨	ميزان الحساب الجاري الخارجي
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	٢٠٠٨	صادرات وواردات السلع والخدمات
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠٠٩	٢٠٠٨	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مايو ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠٠٨	إجمالي الدين الخارجي
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	وضع الاستثمار الدولي ^٩

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بأي شكل آخر من الالتزامات. كذلك ينبغي أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكنها تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الاسمية للمشتقات المالية المستخدمة في دفع وقيض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكنها تسوى بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وسندات الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة والصناديق خارجها وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

^٥ تتضمن تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٦ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية تجاه غير المقيمين.

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم 09/xx

700 19TH STREET, NW

للنشر الفوري

Washington, D.C. 20431 USA

[.../.../...]

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام 2009

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 5 أغسطس 2009 مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.¹

خلفية

كان أداء الاقتصاد الكلي قويا بوجه عام في الجماهيرية العربية الليبية خلال عام 2008. فقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي 3.8% في ذلك العام. غير أن القطاع غير النفطي سجل نموا واسع النطاق بلغ معدله التقديري 8%. وشهد إنتاج النفط ارتفاعا طفيفا في أرباع العام الثلاثة الأولى ثم تراجع في الربع الأخير تمشيا مع قرار خفض حصص الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط ("أوبك"). ونتيجة لذلك، كان إنتاج العام

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. ويُعد الخبراء بعد العودة إلى مقر الصندوق تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد العضو. وتورد نشرة المعلومات المعممة هذه ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين كما أعربوا عنها أثناء المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في 5 أغسطس 2009 استنادا إلى تقرير خبراء الصندوق.

ككل مشابهها لمستواه في عام 2007. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل التضخم إلى نحو 10% في عام 2008 بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية الدولية والزيادة الملحوظة في الإنفاق العام.

وقد ظل فائض المالية العامة في حدود 25% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008. وزادت الإيرادات بنحو 37% نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتقوية الإدارة الضريبية والجمركية. وفي نفس الوقت، ارتفع الإنفاق الكلي المقدّر بنسبة 45% تقريبا، انعكاسا للزيادات الكبيرة في كل من النفقات الجارية والرأسمالية. وظل الإنفاق من خلال برنامج توزيع الثروة في حدود 3.3 مليار دينار لبيي (ما يعادل 3% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي)، مقابل 4.6 مليار دينار لبيي معتمدة في الموازنة العامة.

وتتوخى موازنة عام 2009 تراجع اسميا بسيطا في الإنفاق العام يضع نهاية لثلاثة أعوام من التوسع الكبير في المالية العامة. ويُعزى التراجع البسيط في الإنفاق الكلي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 20% وزيادة المصروفات الجارية بنسبة 25%، وهو ما يشمل زيادة متوقعة في مجموع الأجور مقدارها 16%. ويرجع جانب كبير من الزيادة المتوقعة في الأجور إلى عودة جزء من موظفي الحكومة إلى كشوف رواتب الخدمة المدنية بعد أن كانوا قد نُقلوا إلى مكتب عمل مركزي تمهيدا لتحويلهم إلى القطاع الخاص في إطار تخفيض العمالة الحكومية. ومن المتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة الكلي فائضا قدره 10% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 على الرغم من التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة تكاد تصل إلى 40%.

وقد ظل فائض الحساب الجاري الخارجي مرتفعا عند مستوى 41% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008. وحققت الواردات زيادة سريعة (نحو 30%) عوّضه وزاد عليه الارتفاع الحاد في العائد النفطي، وهو ما أدى إلى زيادة تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار ليصل إلى نحو 136 مليار دولار.

وازدادت سرعة نمو النقود بمعناها الواسع حتى بلغ حوالي 48% في عام 2008، انعكاسا للزيادة الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية والزيادة السريعة في الإنفاق العام، بما في ذلك الإقراض المشتق الذي تمارسه مؤسسات الإقراض المتخصصة. وقد مثّل الإقراض المشتق من هذه المؤسسات حوالي 50% من الائتمان القائم. وزاد الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد بنحو 12.5%، بينما ارتفعت الودائع المصرفية بنحو 70% معظمها في شكل ودائع تحت الطلب تخص الكيانات العامة.

وهناك تقدم جار في عمليات إعادة هيكلة البنوك وخصصتها. فقد تأسست شركة لإدارة الأصول مهمتها التعامل مع القروض المعدومة، ويجري العمل على زيادة اشتراطات رأس المال الإلزامي، وتشجيع البنوك الصغيرة على السعي لإيجاد شركاء استراتيجيين أجنبيين يتمتعون بأوضاع مستقرة. وقد منح مصرف ليبيا المركزي ترخيصا

بمزاولة العمل لمصرفين جديدين بمشاركة أجنبية. وإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بخصخصة 15% من أحد المصرفين الكبيرين المتبقين لدى القطاع العام من خلال طرح عام أولي.

وتم إحراز تقدم في الإدارة الجمركية والضريبية، فأُنشئت مكاتب لكبار المكلفين الضريبيين كما يجري إدخال النظام الآلي في أعمال التفتيش الجمركي. غير أن "رسم الخدمات" الذي يحصل على الواردات ارتفع مؤخرا من 4% إلى 10%، ولا تزال هناك رسوم أخرى يتم تجنيب حصيلتها.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون بقوة الأداء الاقتصادي الكلي في الجماهيرية وبتقدمها الملموس في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لا سيما إصلاحات القطاع المالي. ولا يزال تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الليبي محسورا في الانخفاضات التي سجلتها الإيرادات النفطية، بينما ظل النمو قويا في القطاع غير النفطي. ولا تزال آفاق الاقتصاد الليبي مواتية على المدى المتوسط. وقد شدد المديرين على أهمية بذل المزيد من الجهود للتصرف في السيولة الزائدة، وتحسين الإدارة المالية العامة، ودفع الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تدعم هدف السلطات المتمثل في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتعزيز دور القطاع الخاص.

وأشار المديرين إلى أن موقف سياسة المالية العامة الكلي الذي اتخذته السلطات يحقق توازنا ملائما بين اعتبارات المدى القصير والطويل، وأن التراجع البسيط في الإنفاق العام على النحو المخطط لتحقيقه في عام 2009 يمثل نهاية واضحة لارتفاعات الإنفاق الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وحثوا على القيام بجهد أكبر لتحسين جودة الإنفاق وبنوده، والحد من نمو النفقات الجارية. ورحب المديرين بما قرره السلطات من إرجاء تنفيذ برنامج توزيع الثروة.

ورأي المديرين أنه من الضروري تحقيق تقدم في جهود تقوية الإدارة المالية العامة، وأن دمج أمانتي المالية والتخطيط مؤخرا يمثل خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وأيدوا عزم الحكومة على إنشاء حساب خزانة واحد لتعزيز إدارة النقدية وضبط الإنفاق، وتحسين التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وفيما يخص المرحلة المقبلة، يمكن زيادة شفافية الموازنة ورفع فعاليتها من خلال تحديث إطارها القانوني والإداري للحد من الصناديق الممولة من خارجها. وشجع المديرين السلطات على مواصلة تعزيز الإطار القانوني والتشغيلي الذي ينظم عمل المؤسسة الليبية للاستثمار. ولخدمة أهدافها الأساسية على الوجه الأمثل، ينبغي التركيز على الاستثمار في الخارج طبقا لسياسة استثمارية متحفظة.

ورحب المديرين التنفيذيين بما ينويه مصرف ليبيا المركزي من مد النطاق الزمني لآجال استحقاق شهادات الإيداع التي يصدرها ووضع آلية لإقامة المزادات عليها. وسوف تؤدي الجهود الجارية لتحديث مصرف ليبيا المركزي وتعزيز نظام المدفوعات إلى تأسيس البيئة التحتية اللازمة لدعم عملية تصميم السياسة النقدية وتنفيذها. وللتعامل مع السيولة الزائدة الكبيرة في الجهاز المصرفي، ينبغي إعطاء أولوية لإنشاء حساب خزائنة واحد على وجه السرعة والحد من الإقراض المشتق الذي تقدمه مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وأثنى المديرين على الإنجازات المحققة في خصخصة المصارف وإعادة هيكلتها. ورحبوا على وجه الخصوص بإنشاء شركة لإدارة الأصول في الآونة الأخيرة مهمتها التصرف في القروض المعدومة، وبالخصخصة الجزئية لأكبر مصرف عام في البلاد. ورحب المديرين بالجهود المتواصلة لتحسين إعداد التقارير الرقابية، وأساليب الرقابة الميدانية، والقواعد التنظيمية والمعايير القياسية.

واتفق المديرين على أن ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة لا يزال في صالح الاقتصاد. وقالوا إن الدينار يبدو مقوما بأعلى من القيمة الصحيحة إلى حد ما، ولكن جانبا من هذا التقويم يُرَجَّح أن يكون مؤقتا فحسب بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في فائض الحساب الجاري الخارجي.

وأقر المديرين بما أُحرز من تقدم كبير في تحرير الاقتصاد وافتتاحه، بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي. وشجعوا مواصلة الجهود لتدعيم الإطار التنظيمي بغية تحسين مناخ الأعمال وتشجيع أنشطة القطاع الخاص. وقالوا إن تقوية الإدارة الجمركية والضريبية التي تحظى بالترحيب ينبغي أن تقترن بمعدلات منخفضة لضرائب الشركات والرسوم الجمركية، مع قليل من الشرائح وعدد محدود من الإعفاءات.

وعلى صعيد آخر، حث المديرين السلطات على مواصلة تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية أساسية، 2005-2008

(الحصة = 1123.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

السكان: 6.04 مليون (2007)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 14479 دولارا أمريكيا (2008)

2008 أولية	2007	2006	2005	
(التغير السنوي %)				
3.8	6.0	5.9	9.9	الدخل القومي والأسعار
8.0	9.9	7.9	13.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
0.0	2.8	4.3	7.2	من غير الهيدروكربونات
10.4	6.2	1.4	2.9	من الهيدروكربونات
				تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
64.0	60.8	62.4	62.9	مالية الحكومة المركزية
57.4	54.5	57.5	58.5	الإيرادات
6.6	6.3	4.9	4.5	منها: الهيدروكربونات
39.3	35.3	31.0	33.5	غير الهيدروكربونات
15.4	14.1	13.4	13.9	الإفناق وصافي الإقراض
23.9	21.1	17.6	19.7	الجاري
24.6	25.5	31.4	29.4	الرأسمالي
32.7-	29.0-	26.2-	29.1-	رصيد المالية العامة الكلي
				رصيد غير الهيدروكربونات (العجز -)
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
47.8	40.1	16.0	10.6	المؤشرات النقدية
4.5	4.5	4.5	4.5	النقود بمعناها الواسع
12.5	14.5	11.6	7.7	سعر الفائدة على الودائع (الودائع لسنة واحدة، %)
				استحقاقات على الاقتصاد
(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
62.0	47.0	39.2	31.4	القطاع الخارجي
60.7	45.8	38.2	30.5	صادرات السلع
21.7	17.7	13.1	11.2	منها: الهيدروكربونات
36.6	29.1	25.2	17.1	واردات السلع
40.7	40.7	44.6	38.9	رصيد الحساب الجاري
136.1	98.3	74.8	54.3	% من إجمالي الناتج المحلي
49.4	48.5	52.7	38.4	مجموع الأصول الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية + استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار)
22.0	22.9	31.0	28.9	منه: صافي الاحتياطيات الدولية
6.0	0.3-	0.6-	1.8-	(بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية)
				سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي وللاستخدام الرسمي فقط

BUFF/ED/09/154

تحريرا في ٣ أغسطس ٢٠٠٩

بيان الدكتور عبد الشكور شعلان بشأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية اجتماع المجلس التنفيذي رقم 09/85 ٥ أغسطس ٢٠٠٩

١- تنفذ الجماهيرية برنامجا للإصلاح الشامل يسترشد بقرار الحكومة الداعي إلى التحول من دور يركز على الملكية في الاقتصاد إلى دور تنظيمي يراعي اعتبارات الحيطة والحذر. وتجري إعادة هيكلة الاقتصاد بالكامل في عملية تحظى بتأييد جماهيري واسع النطاق. ويهدف برنامج الإصلاح - الذي تدعمه المساعدات الفنية من المؤسسات الدولية، وخصوصا صندوق النقد الدولي - إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتعزيز دور القطاع الخاص. ومن دلائل التحول الجاري في السياسات الاقتصادية ذلك الرواج الواضح الذي تشهده الاستثمارات الخاصة وتنامي حصة القطاع الخاص في الاقتصاد.

التطورات الأخيرة والآفاق المتوقعة

٢- يرجع الفضل في حماية الاقتصاد من اضطرابات الأسواق المالية العالمية مؤخرا إلى الإدارة الحذرة لكل من الاقتصاد الكلي واحتياطات النقد الأجنبي. وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل ٤% تقريبا في عام ٢٠٠٨، فيما يمثل انعكاسا لاستقرار الإنتاج النفطي وقوة النمو في القطاع غير النفطي. وسجل القطاع غير النفطي نموا واسع النطاق يقدّر بنحو ٨% من إجمالي الناتج المحلي، مستفيدا من تطبيع العلاقات الدولية وزيادة اهتمام المستثمرين الأجانب بالقطاع المصرفي وقطاعات الخدمات والبنية التحتية والهيدروكربونات. وبعد الذروة التي بلغها التضخم في عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية المستوردة، عاد إلى الانحسار مسجلا ٣,٢% (على أساس سنوي مقارن) في نهاية مايو ٢٠٠٩. وارتفع صافي الأصول الأجنبية من ٥٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى ليصل إلى ١٣٩ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٠٩، مما أتاح مستوى مريحا من

الاحتياطيات يكفي لتغطية الواردات لمدة ٢٢ شهرا. وتمشيا مع هذا المركز الخارجي القوي، استأنفت الجماهيرية مشاركتها في خطة الصندوق للمعاملات المالية بعد توقف متواصل منذ عام ١٩٨١.

٣- ولا يزال تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الليبي محصورا في انخفاض الفوائض الكبيرة التي سجلها الحساب الجاري والموازنة العامة في السنوات الأخيرة، بينما لا يزال القطاع المصرفي بمعزل عن هذا التأثير. ومع تراجع مستويات أسعار النفط الدولية وإنتاج النفط المحلي، يُرَجَّح أن يصل فائض الحساب الجاري إلى نصف حجمه المتوسط الذي بلغ ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي في الأربع سنوات الماضية. وبالمثل، يُتوقع أن يتراجع فائض المالية العامة من متوسط ٢٥-٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في الأربع سنوات الماضية إلى نحو ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩. ورغم أن نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي قد يهبط إلى مستوى ٢%، فمن المتوقع أن ينخفض النمو غير النفطي بنسبة طفيفة وحسب ليصل إلى ٦% في عام ٢٠٠٩ ثم يعود بعد ذلك إلى النطاق الذي يتراوح بين ٧ و ٨% مدفوعا باستثمارات القطاعين العام والخاص.

التطورات والسياسات على مستوى المالية العامة

٤- يحافظ موقف المالية العامة على التوازن الملائم بين اعتبارات الأجل القصير والأجل الطويل ويتسق مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي. وقد أعدت موازنة عام ٢٠٠٩ على أساس سعر ٤٥ دولارا أمريكيا لبرميل النفط وسوف تنتهي بتحقيق فائض كبيرا إذا ما استمرت أسعار النفط على مستوياتها الراهنة. وتخطط السلطات لزيادة اسمية محدودة في المصروفات الجارية، حيث تأتي زيادة مجموع الأجور بنسبة ١٤% نتيجة لإعادة تبويب بعض بنود الموازنة نظرا لعدم منح أي زيادات في أجور الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٩. ويُتوقع تخفيض الإنفاق الرأسمالي تخفيضا كبيرا ليصل إلى ربع مستوياته المسجلة في عام ٢٠٠٨ تمشيا مع سياسة الحكومة لترشيد الاستثمار العام. وإنشاء المؤسسة الليبية للاستثمار، سيظل الإنفاق من الموازنة في السنوات القادمة متوافقا مع توقعات السلطات لمدى استمرارية أوضاع المالية العامة في المدى المتوسط.

٥- ولا يزال التحسن مستمرا في مجال إدارة المالية العامة. فقد تم دمج اللجنة الشعبية العامة للتخطيط مع اللجنة الشعبية العامة للمالية سعيا لتحسين التخطيط والمتابعة والرقابة، كما اتخذ قرار بإنشاء حساب خزانة موحد لدى مصرف ليبيا المركزي. وسوف يعمل صندوق الاستثمار الجديد الذي أنشئ في مارس ٢٠٠٩ على أساس تجاري بحت بهدف اجتذاب القطاع الخاص عن طريق التركيز على الشراكات بينه وبين القطاع العام والاستثمار في المجالات التي لم ينشط فيها القطاع الخاص بعد. وفي عام ٢٠٠٨ صدر قرار بإنشاء إطار تنظيمي سليم تعمل بمقتضاه المؤسسة الليبية للاستثمار التي تُستثمر معظم مواردها في الخارج.

التطورات والسياسات على المستوى النقدي

٦- يتيح نظام ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة ركيزة للسياسة النقدية التي تستهدف في الأساس إدارة السيولة الزائدة لضمان استقرار الأسعار. وقد أسهم تزايد مصروفات القطاع العام في نمو النقود بمعناها الواسع بنسبة ٤٨% في عام ٢٠٠٨. وارتفعت ودائع البنوك بنحو ٥٠%، غير أن الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد لم يتوسع إلا بنسبة ١٢,٥%، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى الاعتماد على مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية في توجيه الأموال الضخمة المستمدة من تحويلات الموازنة. وقد ازداد الائتمان المقدم من هذه المؤسسات بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٨، عقب زيادة سنوية بلغت ٦٠% في السنوات الثلاث السابقة. ويشكل الإقراض من هذه المؤسسات إلى جانب حجم الودائع العامة في المصارف التجارية أحد التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية.

٧- وللمساعدة على استيعاب فائض السيولة الكبير لدى المصارف، تم استحداث شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي في مايو ٢٠٠٨، وتنوي السلطات التوسع في استخدامها، لا سيما بإتاحة نطاق زمني يغطي آجال استحقاق أقصر وإنشاء آلية لعقد مزادات على هذه الشهادات. وعندما تراجع معدل التضخم في عام ٢٠٠٩، خفض مصرف ليبيا المركزي سعر الفائدة على هذه الشهادات بمقدار ٥٠ نقطة أساس لتصل إلى ١,٧٥%، مع خفض الفائدة على تسهيلات الخصم التي يقدمها بواقع ١٠٠ نقطة أساس (لتصل إلى ٤%). ومع هذه التخفيضات، أصبحت الفائدة على القروض موجبة في عام ٢٠٠٩، وهي تبلغ الآن ٦,٥% تقريبا. ومن المتوقع أن يؤدي التحول المزمع إلى نظام حساب الخزانة الموحد والحد من تخصيصات الموازنة الموجهة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض كبير في السيولة الزائدة لدى الجهاز المصرفي، فضلا على تحسين إدارة الودائع والمدفوعات الحكومية. وسيتم تطوير أسواق المعاملات بين المصارف والأسواق الثانوية بعد استحداث نظام لتسوية الأوراق المالية.

التطورات والسياسات في القطاع المالي

٨- كما سبقت الإشارة، ظل الجهاز المصرفي متمتعاً بالحماية من تأثير الأزمة المالية العالمية، نظرا لعدم انكشاف المصارف المحلية لمخاطر الأصول الأجنبية. وتشهد المصارف التجارية زيادة مستمرة في ربحيتها، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى الفائدة على حيازاتها المودعة في المصرف المركزي، كما تتمتع بمستوى جيد من الرسملة حيث تبلغ نسبة كفاية رؤوس أموالها الكلية ١٦%. وعلى الرغم من نسبة القروض المتعثرة المرتفعة

نسبياً مقارنة بالبلدان المجاورة، والتي تصل إلى نحو ٢٠%، فهي في تراجع مطرد عن المستوى الذي بلغ ٣٢% في عام ٢٠٠٥. وقد أُنشئت شركة لإدارة الأصول مهمتها التصرف في القروض المدومة ويجري العمل على رفع الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي. وضمن برنامج إعادة هيكلة المصارف وخصصتها، تم تشجيع المصارف الخاصة على السعي لإيجاد شركاء استراتيجيين أجانب وتمت خصخصة اثنين من مصارف القطاع العام. وإضافة إلى ذلك، تم إعداد دراسة شاملة لإصلاح مؤسسات الإقراض المتخصصة.

٩- ويجري العمل حالياً على تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحديث المصرف المركزي يشمل رفع كفاءة إطار السياسة النقدية وإقامة هيكل تنظيمي على أساس وظيفي وتعزيز الرقابة المصرفية. ويشمل البرنامج إصلاحات تهدف إلى تعزيز قدرات المصرف في مجالات البحوث والتنبؤ وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إدارة حديثة للموارد البشرية ونظام جديد لأجور الموظفين. ويجري العمل أيضاً على تنفيذ تدابير لرفع كفاءة نظام المدفوعات من أجل تقوية البنية التحتية المساعدة على تنفيذ السياسة النقدية بمزيد من الفعالية. ويجري تعزيز الرقابة من خلال تحسين القواعد التنظيمية تمثياً مع المعايير الدولية وتحسين إعداد التقارير المصرفية ورفع المهارات وإجراءات الرقابة الميدانية والمكتبية. كذلك يجري العمل على إعداد تقرير عن الاستقرار المالي، وتم إنشاء مكتب لمعلومات الائتمان.

الإصلاحات الهيكلية لتحقيق النمو المستمر

١٠- تم تحقيق تقدم ملموس في تحرير الاقتصاد وزيادة انفتاحه، بما في ذلك تنفيذ برنامج شامل لخصخصة مؤسسات الدولة وتبسيط إجراءات طلب الترخيص بمزاولة الأعمال وإلغاء الرسوم الجمركية وتحرير جميع الأسعار (ما عدا أسعار القمح والأرز والدقيق الذي تبيعه التعاونيات) وإزالة القيود على التجارة الخارجية والسماح بالاستثمار الأجنبي في القطاعات الأساسية. وقد أُجيز أكثر من اثني عشر قانوناً جديداً، منها قوانين الملكية والأجور والضرائب والاستثمار والمنافسة.

١١- وتم فتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية، والتي تتركز في القطاع المصرفي وقطاعات الهيدروكربونات والعقارات والسياحة والنقل. كذلك فُتحت آلاف المحال الصغيرة الخاصة لتجارة التجزئة. وتتزايد الآن حصة القطاع الخاص في الاقتصاد ويمثل الاقتصاد غير النفطي المصدر الأساسي للنمو. وتتركز هذه التغييرات على التزام السلطات بالإصلاحات المذكورة بغية تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ عليها وتأمين الرخاء لجميع المواطنين.

١٢- ويهدف برنامج توزيع الثروة الذي أنشئ حديثاً إلى توزيع الثروة النفطية على المواطنين بتقديم أموال يستخدمونها في الحصول من السوق مباشرة على بعض الخدمات التي يقدمها القطاع العام حالياً (كالصحة والتعليم). وكان الهدف من البرنامج هو تيسير التحول في تقديم الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. غير أن المناقشات المتعمقة التي عقدت في المؤتمرات الشعبية الأساسية في فبراير الماضي خلصت إلى قرار بتأجيل هذا البرنامج إلى حين إجراء دراسة أكثر تفصيلاً بشأنه.